S/2025/239

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
17 April 2025
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة 14 نيسان/أبريل 2025 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن وهو يتصرّف بوصفه رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان

بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، وعملا بالفقرة 2 من القرار 2725 (2024)، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 1591 (2005).

وقد أُحيل التقرير إلى اللجنة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2024، ونظرت فيه في 9 نيسان/أبريل 2025.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير المرفق بها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) جيروم **بونافون**
رئيس مجلس الأمن وهو يتصرّف بوصفه
رئيسَ لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا
بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان

250425 240425 24-24247 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان

موجز

في عام 2024، حافظت قوات الدعم السريع على سيطرتها على معظم أنحاء دارفور، واستخدمت استراتيجية متعددة الأوجه لتوطيد سلطتها. وشمل ذلك شن هجمات تستهدف النازحين داخليا، وارتكاب أعمال عنف جنسي متصل بالنزاع على نطاق واسع، والتحريض على العنف بين القبائل للمطالبة بأراضٍ متنازع عليها تاريخيا، واحتجاز أفراد يُنظر إليهم على أنهم موالون للقوات المسلحة السودانية. وفي الوقت نفسه، اعتمدت القوات المسلحة السودانية، التي اقتصر تمركزها على معاقل معزولة مثل الفاشر، على الغارات الجوية العشوائية والواسعة النطاق وعلى التحالفات مع القوات المشتركة الموالية لها والميليشيات المجندة حديثا لشن هجمات برية في مناطق استراتيجية.

وشكّلت الفاشر بؤرة النزاع. وبدأت المعركة بقصف جوي شنته القوات المسلحة السودانية على الأحياء التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع في المدينة، مما يشير إلى انهيار وقف إطلاق النار الذي كان قد قسّم الفاشر بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والحركات المسلحة الدارفورية منذ عام 2023. وأعقبت ذلك مواجهات برية، حيث قامت القوات المسلحة السودانية بعقد تحالفات مع قادة رئيسيين من الجماعات الدارفورية، مما سهّل تشكيل قوة مشتركة موالية للقوات المسلحة السودانية سيطرت على مناطق حساسة، بما في ذلك المنطقة العازلة. واستخدمت قوات الدعم السريع تكتيكات مماثلة لتلك التي استخدمتها في نيالا وزالنجي والجنينة، حيث تقدمت إلى وسط المدينة من خلال اشتباكات مطولة وهجمات منسقة.

وتحمّل السكان المدنيون العبء الأكبر للنزاع، إذ نزح أكثر من 000 470 شخص من الفاشر وحدها، وتعرض الكثير منهم للاعتقالات التعسفية والعنف الجنسي والقتل المستهدف. وتفاقمت الأزمة الإنسانية أكثر بسبب عرقلة إيصال المساعدات، إذ تستغل القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع الإجراءات البيروقراطية ونقاط التفتيش للسيطرة على الموارد. وواجه المدنيون في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع نقصا حادا في الغذاء وعنفا مترسخا، في حين دمرت الغارات الجوية العشوائية للقوات المسلحة السودانية البنية التحتية الحيوية، مما ترك سكان المناطق الحضرية محاصرين ومعرضين للخطر.

واعتمدت قوات الدعم السريع على الشبكات اللوجستية لمواصلة حملاتها، مستغلةً في ذلك علاقاتها الإقليمية والدولية. ومكّنها حصولها على أسلحة متطورة، بالإضافة إلى سلاسل إمدادها اللامركزية، من مواجهة التفوق الجوي للقوات المسلحة السودانية. وكانت هذه العمليات مدعومة بأنشطة اقتصادية غير مشروعة، بما في ذلك نهب موارد من قبيل الصمغ العربي والذهب.

وامتدت الآثار الإقليمية للنزاع في دارفور إلى خارج حدود السودان، مما أدى إلى زعزعة استقرار بلدان مجاورة، مثل تشاد وجنوب السودان وليبيا. وأدى التجنيد عبر الحدود وتعبئة القبائل عبر الحدود الوطنية إلى تأجيج انعدام الأمن الإقليمي. وفشلت جهود الوساطة الدولية، التي أعاقتها المصالح المتضاربة والمواقف المتصلبة، في معالجة الدوافع الكامنة وراء النزاع أو تحديد مسار نحو الحل قابل للتطبيق.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 5

ثانيا – ديناميات النزاع 5

ألف – انقسام وانتشار الجهات الفاعلة المسلحة واستراتيجياتها الحربية 5

باء – التجنيد على أساس عرقي 7

ثالثا – الفاشر 9

ألف – كشف النقاب عن خبايا النزاع 9

باء – انتهاكات القانون الدولي الإنساني من جانب الأطراف المتحاربة في الفاشر 11

جيم – هياكل القيادة والتحكم للأطراف المتحاربة 16

دال – استخدام الطائرات المسيّرة في حرب الفاشر 17

رابعا – العنف في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع في مختلف أنحاء دارفور 18

ألف – اعتداءات واسعة النطاق تستهدف النازحين داخليا في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع ... 18

باء – تفشي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع 19

جيم – العنف في أم كدادة والطويشة (شمال دارفور) 20

خامسا – غارات جوية واسعة النطاق وعشوائية للقوات المسلحة السودانية في مختلف أنحاء دارفور 21

سادسا – عرقلة المساعدات الإنسانية من جانب الأطراف المتحاربة 23

سابعا – تأثير النزاع على الأمن والاستقرار الإقليميين 24

ألف – تشاد 24

باء – ليبيا 25

جيم – جمهورية أفريقيا الوسطى 26

دال – جنوب السودان 27

ثامنا – تأثير النزاع الدائر في دارفور على العلاقات الثنائية 28

ألف – ليبيا 28

باء – تشاد 28

جيم – جنوب السودان 29

تاسعا – مبادرات الوساطة 29
ألف – الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية 29
باء – محادثات جنيف 30
عاشرا – تمويل الجماعات المسلحة 31
ألف – تهريب الصمغ العربي (حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وقوات الدعم السريع) 31
باء – تعدين الذهب (حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وقوات الدعم السريع) 33
جيم – مركبات الدفع الرباعي 34
حادي عشر – توريد الأسلحة وتداولها في دارفور 34
ألف – الدعم الخارجي لقوات الدعم السريع 34
باء – لوجستيات قوات الدعم السريع 35
جيم – جسر نيالا الجوي: الإمداد البديل 36
دال – عمليات الاعتراض خلال الحملة ضد لوجستيات قوات الدعم السريع 37
هاء – عمليات الإسقاط الجوي للقوات المسلحة السودانية 38
واو – انتشار الأسواق السوداء للأسلحة في دارفور 38
ثاني عشر – التوصيات 39
المرفقات 40

أولا - مقدمة

1 - في الفقرة 2 من القرار 2725 (2024)، طلب مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان أن يقدم بعد مناقشةٍ مع اللجنة تقريرا نهائيا إلى المجلس بحلول 13 كانون الثاني/يناير 2025 يضمنه استنتاجاته وتوصياته. ويعرض الفريق في هذا التقرير النتائج التي خلص إليها.

2 - وزار الفريق بورتسودان في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وعقد اجتماعات مع أعضاء من الحركات المسلحة الدارفورية الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، واللواء إبراهيم جابر، عضو مجلس السيادة الانتقالي، وكذلك مع أعضاء في جهاز المخابرات العامة، ومفوضية العون الإنساني، وجهاز المخابرات العسكرية، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، والآلية الوطنية للتنسيق[1]، ومفوضية السلام، ووحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل. ويود الفريق أن يعرب عن تقديره لحكومة السودان على الدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير وخلال زيارته لبورتسودان.

3 - وبالإضافة إلى ذلك، عقد الفريق اجتماعات وأجرى مقابلات هاتفية مع عدد من الجهات المحاوَرة، بمن في ذلك أعضاء في حكومة السودان، والقوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، والحركات المسلحة الدارفورية، الموقعة وغير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، وكذلك ممثلون عن المجتمع المدني، بمن فيهم النازحون داخليا، واللاجئون، وضحايا العنف وشهود العيان، والمنظمات النسائية، وأعضاء المجتمعات المحلية. والتقى الفريق أيضا بممثلين عن وكالات وبرامج الأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي. وأجرى الفريق، خلال فترة ولايته، زيارات إلى إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وأوغندا وكينيا. وللأسف، وعلى الرغم من المراسلات الرسمية والمحادثات التي جرت في نيويورك مع البعثة الدائمة لتشاد لدى الأمم المتحدة، لم تستجب تشاد لطلب الفريق بزيارة المناطق الحدودية مع دارفور.

4 - وعمل الفريق بشكل يتوافق تماما مع أفضل الممارسات والأساليب التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (انظر S/2006/997). (انظر المرفق 1).

ثانيا - ديناميات النزاع

ألف - انقسام وانتشار الجهات الفاعلة المسلحة واستراتيجياتها الحربية

5 - أسهم انقسام الجهات الفاعلة المسلحة وانتشارها وتداخل المجالين العسكري والمدني في بلورة ديناميات العنف. وأدى ذلك إلى نزوح واسع النطاق وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

(1) الآلية التي يسّرت زيارة الفريق إلى بورتسودان.

1 - القوات المسلحة السودانية والقوات المشتركة الموالية لها

6 - في عام 2024، اتسم النزاع في دارفور باستراتيجيات عسكرية متناقضة، مع تنافس القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والقوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية[2] على تأمين وتعزيز سيطرتها في المنطقة. واعتمدت بشكل كبير القوات المسلحة السودانية ذات الوجود الفعلي المحدود - المتمثل أساسا في وحدة صغيرة متمركزة في الفاشر - على القوات المشتركة الموالية لها والميليشيات المتحالفة معها لتنفيذ عمليات برية (انظر الفرع الثالث أدناه). وأصبحت القوات المشتركة والميليشيات الموالية للقوات المسلحة السودانية، إلى جانب مقاتلي قوات الدعم السريع، الجهات المقاتلة الرئيسية على الأرض، منخرطةً في مواجهات مباشرة على الأراضي المتنازع عليها، مثل الفاشر بشمال دارفور. ومن السمات الرئيسية للاستراتيجية العسكرية للقوات المسلحة السودانية اللجوء إلى عمليات التحليق العسكري الهجومي والغارات الجوية الواسعة النطاق والعشوائية على الأراضي التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، وعلى المناطق المتنازع عليها. وتجدر الإشارة إلى أن عمليات التحليق العسكري والغارات الجوية العشوائية من هذا القبيل محظورة بموجب الفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 1591 (2005)، وتشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، وترقى إلى مستوى جرائم الحرب (انظر الفرع الخامس أدناه).

2 - قوات الدعم السريع

7 - في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، والتي شملت معظم أنحاء دارفور، استخدمت هذه القوات استراتيجية لبث الخوف في النفوس وتعزيز سيطرتها. وشمل هذا النهج شن هجمات تستهدف النازحين داخليا، والتحريض على العنف للاستيلاء على مناطق متنازع عليها تاريخيا، وارتكاب العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وشن حملة ممنهجة من عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين تستهدف الأفراد الذين يُنظر إليهم على أنهم موالون للقوات المسلحة السودانية. وساعدت هذه الإجراءات إما على تعزيز هيمنة قوات الدعم السريع أو تمكين الميليشيات المتحالفة معها من العمل نيابة عنها، مما زاد من ترسيخ سيطرتها على المنطقة.

3 - الجماعات المسلحة الدارفورية

8 - في عام 2024، شهدت الحركات المسلحة في دارفور مزيدا من الانقسام (انظر S/2024/65، الفقرات 7-12). وخلقت الولاءات المتغيرة ديناميات جديدة على الأرض، مع انقسام الجماعات بسبب خلافات حول الاستراتيجيات السياسية والعسكرية. ففي الوقت الذي اختار فيه بعض القادة العسكريين التعاون مع القوات المسلحة السودانية، سعى آخرون إلى الحفاظ على استقلاليتهم، مما أدى إلى تعميق الانقسامات داخل الحركات. وكما هو مذكور أدناه، أعلن العديد من القادة المتمركزين في الفاشر عن ولائهم للقوات المسلحة السودانية، وهي خطوة انتهكت شروط وقف إطلاق نار محلي وصعّدت العمليات العسكرية في المدينة (الفقرة 20)[3].

(2) قوة مؤلفة من أعضاء في عدد من الجماعات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك جيش تحرير السودان - جناح مني مناوي، وحركة العدل والمساواة - جناح جبريل إبراهيم، وحركة/جيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي - فصيل عثمان عبد الجبار، وقوات تحرير السودان - فصيل عبد الله جنا. انظر الفقرة 30 والوثيقة S/2024/65.

(3) جمعة حقار (حركة تحرير السودان/جناح مني مناوي)، وعبد الله جنا (تجمع قوى تحرير السودان/فصيل جنا)، وعثمان عبد الجبار (حركة/جيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي/فصيل عثمان عبد الجبار)، والتجاني الضهيب (حركة العدل والمساواة).

الجدول 1

زعماء وقادة الجماعات الموالية للقوات المسلحة السودانية وغير الموالية لها

الجماعة	*الزعيم السياسي*	*القائد الرئيسي في دارفور*
الجماعات الموالية للقوات المسلحة السودانية		
جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي	مني مناوي	جمعة حقار
حركة العدل والمساواة	جبريل إبراهيم	التيجاني دهيب
تجمع قوى تحرير السودان/فصيل جنا	عبد الله جنا	عبود آدم خاطر
حركة/جيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي/فصيل عثمان عبد الجبار	صلاح آدم تور، الملقب بـ ”رصاص“	عثمان عبد الجبار عثمان
القوات غير الموالية لها		
حركة تحرير السودان/المجلس الانتقالي	الهادي إدريس	صالح عثمان، المعروف باسم جبل سي
تجمع قوى تحرير السودان	الطاهر حجر	أحمد أبو تتقة وعبد الرحيم يعقوب
حركة العدل والمساواة/فصيل صندل	سليمان صندل	محمد بشارة يحيى، الملقب بـ ”ديسكو“
جيش تحرير السودان – جناح عبد الواحد	عبد الواحد	يوسف أحمد يوسف، الملقب بـ ”كرجوكولا“

باء – التجنيد على أساس عرقي

9 – واصلت الأطراف المتحاربة الانخراط في جهود تجنيد واسعة النطاق على أساس عرقي. وواصلت الاعتماد على الميليشيات المسلحة المحلية التي تم تجميعها على مستوى المجتمعات المحلية، والتي قامت بحشدها ودعمها لوجستيا واستخدامها كقوات مساعدة (انظر S/2024/65، الفقرة 19).

1 – القوة المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية[4]

10 – في أيار/مايو، صعّدت القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية من مبادرات التجنيد في شمال دارفور لتعزيز سيطرتها على الفاشر وطرق الإمداد الاستراتيجية. وفي أعقاب الأحداث التي شهدتها الفاشر في 11 أيار/مايو، عُقد مؤتمر الزغاوة في 15 أيار/مايو في أم جرس، وهي قرية تقع بالقرب من الحدود مع تشاد والمركز الإداري لدار زغاوة (أرض الزغاوة). وتُوِّج المؤتمر بقرار حشد أعضاء الزغاوة كتدبير مضاد ضد قوات الدعم السريع. وتم هذا الحشد على مرحلتين، أولاهما تجنيد أعضاء في الميليشيات؛ وثانيهما دمج مقاتلي الميليشيات في صفوف القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية.

11 – وتولى تنسيق عملية التجنيد أساسا مجلس الزغاوة، وهي هيئة تأسست في عام 2005 وتضم أكثر من 45 من زعماء قبيلة الزغاوة في مختلف أنحاء السودان. وكان لمجلس الزغاوة دور حاسم في تنظيم جهود الحشد وضمان مشاركة واسعة من أبناء القبيلة. وكانت هذه المبادرات مدفوعة بعداء الزغاوة الطويل الأمد

(4) يستند هذا الفرع إلى مقابلات أجريت مع 30 جهة محاورة، بما في ذلك زعماء القبائل والجماعات المسلحة ذات الصلة، خلال الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

تجاه قوات الدعم السريع، التي يُنظر إليها على أنها تشكل تهديدا وجوديا لمعقلهم الإقليمي في شمال دارفور. وزاد من هذا الدافع كون قبيلة الزغاوة تتحدر منها شخصيات بارزة، مثل مني مناوي وجبريل إبراهيم. وجرت حملات تجنيد واسعة النطاق في مختلف أنحاء شمال دارفور، ولا سيما في محليتي كرنوي وأم برو، حيث يوجد معسكرا التدريب الرئيسيان لجيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وحركة العدل والمساواة (انظر S/2022/48، الفقرة 58).

12 - وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، اتجه زعماء سياسيون وعسكريون وقبليون بارزون من الزغاوة إلى بورتسودان. وخلال هذه الزيارات، تواصلوا مع القوات المسلحة السودانية والقوات الموالية لها لتعزيز التعاون العسكري. وتُوِّجت هذه المباحثات بجهود تجنيد موسعة.

13 - وكان لجهود التجنيد، التي عززها هذا التحالف، دور فعال في الحفاظ على القدرات العملياتية للقوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية في المواقع الرئيسية، بما في ذلك الفاشر (انظر الفرع الثالث). ويبرز هذا النهج الأهمية الاستراتيجية لإشراك القبائل الدارفورية غير العربية، مثل الزغاوة، في الحملة العسكرية الأوسع نطاقا للقوات المسلحة السودانية، وهو ما يعكس استراتيجيات مماثلة لوحظت مع قبائل أخرى، مثل الفور والمساليت (انظر S/2024/65، الفقرات 19-27).

2 - قوات الدعم السريع

14 - تماشيا مع استراتيجية التجنيد المتّبعة في عام 2023 (انظر S/2024/65، الفقرات 28-30)، واصلت قوات الدعم السريع الاستفادة من الشعور المشترك بالهوية العربية لدى القبائل العربية في دارفور. وحافظ هذا النهج بفعالية على الوحدة بين جماعات متنافسة تاريخيا، مثل المحاميد والمهرية، التي ظلت تضطلع بدور محوري في تعزيز صفوف قوات الدعم السريع[5]. وحافظ قادة هذه القوات على تنسيق وثيق مع الإدارات الأهلية وزعماء القبائل، لا سيما في وسط دارفور وجنوبها وغربها، حيث تم تجنيد الأفراد على أسس عرقية[6]. وجرت أكبر حملات التجنيد في شمال دارفور، لا سيما في الكومة وبصري وسرف عمرة وكتم وكبكابية (شمال دارفور)[7].

15 - وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت وسائل إعلام بوجود مرتزقة كولومبيين في دارفور، يُزعم أن شركة أمنية خاصة تعاقدت معهم لدعم قوات الدعم السريع[8]. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، اعترفت وزارة الخارجية الكولومبية بوجود مرتزقة كولومبيين في دارفور، وأعلنت عن إنشاء فريق خاص للاستجابة الفورية لضمان العودة الآمنة لرعاياها[9]. وتُفيد المعلومات التي جمعها فريق الخبراء أنّ هذه الادعاءات لها

(5) مقابلات مع أعضاء في قوات الدعم السريع أجريت خلال الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(6) مقابلات مع أفراد من مختلف القبائل العربية والقيادات المجتمعية ومع أعضاء في قوات الدعم السريع، أيار/مايو - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(7) مقابلات مع أعضاء سابقين وحاليين في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وجيش تحرير السودان/جناح مني مناوي ومع أفراد من قبيلة الزغاوة في شرق تشاد وشمال دارفور، وذلك في كمبالا وعنتيبي وأديس أبابا وعبر الهاتف، آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(8) انظر https://x.com/saeneen/status/1859637477398446086?s=48.

(9) انظر https://x.com/cancilleriacol/status/1862285076219752617?s=48.

ما يدعمها[10]. واعتذرت حكومة كولومبيا رسميا لحكومة السودان عن تورط رعاياها في النزاع الدائر في دارفور (انظر المرفق 2).

ثالثا - الفاشر

16 - في عام 2024، اندلع القتال في مواقع عسكرية استراتيجية رئيسية (انظر الفرع حادي عشر-باء والمرفق 5)، حيث برزت الفاشر كبؤرة للنزاع في دارفور. وباعتبارها العاصمة الإدارية لشمال دارفور والموقع الوحيد في المنطقة الذي تتواجد فيه القوات المسلحة السودانية، فقد كانت ساحة معركة رئيسية في النزاع للسيطرة على الأراضي. وأعقبت ذلك حرب مدن عنيفة اتسمت بقصف مدفعي كثيف ومواجهات برية بين القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في أحياء مكتظة بالسكان، بما في ذلك مخيمات النازحين داخليا، وغارات جوية للقوات المسلحة السودانية.

ألف - كشف النقاب عن خبايا النزاع

17 - شهدت الفاشر، من نيسان/أبريل 2023 إلى كانون الثاني/يناير 2024، فترة من السلام النسبي في أعقاب اتفاق لوقف إطلاق النار تم التوصل إليه بوساطة من الوالي السابق لشمال دارفور، نمر محمد عبد الرحمن. وقُسِّمت المدينة، بموجب هذا الاتفاق، بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والحركات المسلحة الدارفورية. فقد خُصص لقوات الدعم السريع الجانب الشمالي من المدينة، وأُنشئت منطقة عازلة في الوسط تحت قيادة قوة مشتركة من الحركات المسلحة الدارفورية لحماية المدنيين، بينما سيطرت القوات المسلحة السودانية على منطقة مقر قيادة الفرقة السادسة للمشاة في وسط المدينة (انظر S/2024/65)[11].

18 - وصمد وقف إطلاق النار حتى أوائل عام 2024، لكن النزاع بدأ يتجدد تدريجيا، وتعود جذور ذلك إلى الأشهر الأولى من العام. وفي الفترة ما بين شباط/فبراير وآذار/مارس، عندما فقدت القوات المسلحة السودانية سيطرتها على أجزاء كبيرة من ولاية الجزيرة، انصب تركيزها من جديد على الفاشر، ونقلت تعزيزات من مختلف أنحاء دارفور لتعزيز مواقعها. وأدى هذا التحول في استراتيجية القوات المسلحة السودانية إلى حشد مواز لدى الحركات المسلحة الدارفورية والميليشيات وقوات الدعم السريع، إذ سعى كل منها لتأمين مواقعه (انظر الفرع ثانيا-ألف).

19 - وبموازاة مع ذلك، بدأت القوات المسلحة السودانية شن حملة من عمليات التحليق العسكري والغارات الجوية العشوائية على أحياء مكتظة بالسكان في الأجزاء الشمالية الشرقية من الفاشر[12]. واستهدفت مناطق خاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع، التي كانت قد حصّنت مواقعها في الجانب الشمالي من المدينة منذ

(10) مقابلات مع مصادر سرية، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(11) تضم القوة المشتركة عناصر من حركة تحرير السودان - جناح مني مناوي وتجمع قوى تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وحركة/جيش تحرير السودان - المجلس الانتقالي. وتضمنت هذه الصفقة أيضا اتفاقا بشأن استخدام الطرق اللوجستية والبلدات الرئيسية، بما في ذلك بلدة مليط (الواقعة على بعد 70 كيلومترا شمال الفاشر). وتاريخيا، كانت مليط مركزا تجاريا مهما يربط شمال دارفور بليبيا وتشاد لتجارة السلع والماشية والموارد. وكفل الاتفاق استخدام جميع الجهات الفاعلة بلدة مليط لتلبية احتياجاتها اللوجستية. (انظر التقرير المؤقت للفريق لعام 2023 والتحديث ربع السنوي الأول للفريق لعام 2024).

(12) تحقق الفريق من 18 غارة جوية بين 1 كانون الثاني/يناير و 10 أيار/مايو. انظر منهجية الغارات الجوية في المرفق 1.

توقيع اتفاق وقف إطلاق النار. وأعقبت ذلك اشتباكات برية متفرقة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في الأحياء الشرقية والشمالية[13]. وخلال هذه الفترة، ظلت القوة المشتركة للحركات المسلحة الدارفورية على الحياد، مُركِّزةً على حماية المناطق الوسطى والجنوبية من المدينة.

20 - وبحلول منتصف نيسان/أبريل، تفاقم الوضع مع إعلان القادة الميدانيين الرئيسيين للقوة المشتركة، الذين رفضوا في البداية دعم القوات المسلحة السودانية، ولاءهم لها (انظر S/2024/65). ومن القادة الموالين للقوات المسلحة السودانية جمعة حقار (حركة تحرير السودان/جناح مني مناوي)، وعبد الله جنا (تجمع قوى تحرير السودان/فصيل جنا)، وعثمان عبد الجبار (حركة/جيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي/فصيل عثمان عبد الجبار)، والتجاني الضهيب (حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل إبراهيم). وبناء على ذلك، شكّل هؤلاء القادة قوة مشتركة موالية للقوات المسلحة السودانية تعمل في إطار وحدة قيادة وتحكم متكاملة، وسيطروا على المنطقة العازلة التي تم إنشاؤها سابقا. وفي المقابل، فإن حركة تحرير السودان/المجلس الانتقالي، بقيادة الهادي إدريس، وتجمع قوى تحرير السودان، بقيادة الطاهر حقار، التزما الحياد وانسحبا من المدينة.

21 - وأدى إعلان القوات المشتركة ولاءها للقوات المسلحة السودانية إلى نشوب حرب مدن شديدة الضراوة مع تنافس الجهات المسلحة على السيطرة على الفاشر. وطوال فترة النزاع، ظل تركيز القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية منصبا على تأمين المناطق الحيوية، مثل السوق الكبير ومقر قيادة الفرقة السادسة للمشاة، بينما ركزت قوات الدعم السريع جهودها على تطويق مواقع القوات المسلحة السودانية وتعطيل خطوط الإمداد. واتبعت قوات الدعم السريع، في تكتيكاتها العسكرية، نمطا متسقا مع التكتيكات المتبعة في العمليات التي نفذتها في مدن أخرى خاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية، مثل نيالا وزالنجي والجنينة (انظر S/2024/65). وتضمن هذا النهج اشتباكات برية وعمليات قصف مطوَّلة، انتهت بهجوم مركَّز على مقر قيادة الفرقة في وسط المدينة.

22 - ومن منتصف أيار/مايو إلى منتصف حزيران/يونيه، نشبت مواجهات بالمدفعية الثقيلة ومواجهات برية مباشرة بين القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في أحياء مدنية، ولا سيما الأحياء الشمالية والشرقية والجنوبية الشرقية. وفي الوقت نفسه، كثّفت القوات المسلحة السودانية غاراتها الجوية في مناطق مكتظة بالسكان دعما لعملياتها البرية (انظر الفرع الخامس)[14]. وأبلغ مدنيون الفريق بـ "حصص قصف صباحية" منتظمة في المناطق الغربية والجنوبية والشرقية من المدينة[15]. وبلغت حدة النزاع ذروتها في منتصف شهر حزيران/يونيه، وبعد ذلك غيرت قوات الدعم السريع تكتيكاتها لتنتقل من المواجهات المباشرة والمطوَّلة إلى غارات الكر والفر المتفرقة والقصف المتنقل بعيد المدى من الضواحي

(13) شملت الأحياء الأكثر تضررا خلال هذه الأشهر الناصر والنخيل وجديد السيل (في الجزء الشرقي من المدينة)، وبوابة مليط (شمال الفاشر)، ومخيم أبو شوك للنازحين داخليا (شمال الفاشر). مقابلات مع أكثر من 40 من شهود العيان والنازحين داخليا وأعضاء القوة المشتركة في الفاشر، أيار/مايو - تموز/يوليه 2024.

(14) في الفترة ما بين 11 أيار/مايو و 16 حزيران/يونيه، تحقّق الفريق من 10 غارات جوية. وشملت الأحياء المتضررة خلال هذه الفترة مناطق في شرق الفاشر، مثل إشلاق الجيش والوفاق والعظمة والسلام والكفاح والصفاء والكهرباء، وفي جنوب شرق الفاشر، مثل السلام والوحدة والجوامعة، وكذلك في الجنوب، بما في ذلك السلام وجنوب الإنقاذ وديم سلك. مقابلات مع أكثر من 40 من شهود العيان والمراقبين المحليين وأعضاء مختلف الجهات المسلحة، أيار/مايو - تموز/يوليه 2024.

(15) مقابلات مع أكثر من 20 من شهود العيان، أيار/مايو - حزيران/يونيه 2024.

الشمالية الشرقية. وكان الدافع وراء هذا التغيير هو وفاة قائد قوات الدعم السريع عبد الله يعقوب، وبداية موسم الأمطار الذي أعاق حركة القوات وعطّل خطوط الإمداد.

23 - وطوال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، واصلت قوات الدعم السريع شن غارات كر وفر لتعزيز سيطرتها، مما حوّل أماكن كانت مأهولة بالسكان إلى أماكن غير صالحة للعيش. وفي هذه الأثناء، اعتمدت القوات المسلحة السودانية على شن غارات جوية وقصف عنيف في مناطق مأهولة بالمدنيين في الأحياء الشرقية والجنوبية الشرقية، وهي استراتيجية أوقفت تقدم قوات الدعم السريع مؤقتا.

24 - وبحلول شهر أيلول/سبتمبر، شرعت عمليات قوات الدعم السريع في استهداف مواقع دفاعية للقوات المسلحة السودانية والقوات المشتركة الموالية لها في وسط المدينة، بما في ذلك السوق الكبير والأحياء المحيطة به. وتصاعدت حدة الاشتباكات، مع لجوء قوات الدعم السريع إلى شن هجمات منسقة من عدة اتجاهات، مكتسحةً خطوط الدفاع الخارجي للقوات المسلحة السودانية والقوات المشتركة الموالية لها ومطوقةً مجموعة من المنشآت الرئيسية. وعكس تقلص المساحة الخاضعة لسيطرة القوات الموالية للقوات المسلحة السودانية ضعف قدرتها على التصدي لهجمات قوات الدعم السريع، خاصة وأن هذه الأخيرة ضمنت تفوق قوتها النارية من خلال أسلحتها المتطورة وتمركزها التكتيكي. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية، بسبب تقلص المساحة الخاضعة لسيطرتها، بالتحرك باتجاه مخيم زمزم للنازحين، مما أدى إلى سلسلة من الهجمات على المخيم من قبل قوات الدعم السريع[16]. واستمرت المعارك من أجل السيطرة على المدينة دون أي مؤشر على أن وطأتها ستخفّ.

باء - انتهاكات القانون الدولي الإنساني من جانب الأطراف المتحاربة في الفاشر[17]

25 - انتهكت جميع الأطراف المتحاربة القانون الدولي الإنساني وارتكبت جرائم حرب أثناء القتال في الفاشر[18]. فقد شكّلت الهجمات العشوائية على المدنيين والأعيان المدنية جرائم حرب. وإساءة معاملة المدنيين (بما في ذلك الاغتصاب والقتل والاعتقال والاحتجاز وسوء المعاملة) والتهجير القسري والنهب أعمال ترقى بدورها إلى مستوى جرائم حرب أخرى ارتكبتها الأطراف المتحاربة[19].

1 - القصف العشوائي والغارات الجوية العشوائية من جانب الأطراف المتحاربة في المناطق الحضرية

26 - خلال الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر، عانى المدنيون من هجمات متواصلة على المدن. وكانت الأحياء المدنية تتعرض بشكل شبه يومي لقذائف المدفعية الثقيلة ونيران المدافع. وأدت الغارات الجوية وعمليات القصف والرصاص الطائش إلى إصابة المنازل وتدميرها وقتل النساء والأطفال

(16) مقابلات مع أعضاء من الحركات المسلحة الدارفورية وشهود عيان، خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(17) يستند هذا الفرع إلى مقابلات أجريت مع أكثر من 80 مدنيا، بما في ذلك شهادات من شهود عيان وأفراد من الأحياء المتضررة ومراقبين محليين ومحامين وصحفيين وعاملين في القطاع الصحي ونازحين داخليا ولاجئين وأعضاء في لجان المقاومة المحلية، وذلك في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(18) قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي 7-10 بشأن مبدأ التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، والقواعد 11-14 التي تحظر الهجمات العشوائية. والبروتوكول الثاني الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام 1949، المادة 11 بشأن حماية المستشفيات، والمادة 13 بشأن حماية المدنيين.

(19) قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي 87 و 90 و 93 و 99.

بداخلها. وتعرضت منازل المدنيين والبنية التحتية والمستشفيات والأسواق والمساجد، المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني، للقصف العشوائي، بل واستُهدفت في بعض الأحيان (انظر الفرع ثالثا-باء-4). وفي تلك الفترة، كانت إمكانية حصول المدنيين على الطعام والخدمات الطبية محدودة.

27 - وكان من الصعب التحقق من العدد الكلي المقدَّر للقتلى المدنيين بسبب شدة الحرب في المدينة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يتبق سوى عدد قليل من المدنيين في وسط المدينة. غير أنه بقي ما يقرب من 000 100 نازح داخليًا في مخيم أبو شوك، الذي تضرر بشدة منذ أيار/مايو بسبب تبادل إطلاق النار بين الأطراف واستهدافه بالقصف من جانب قوات الدعم السريع. وحوصر المدنيون الذين بقوا بسبب عدم وجود طرق خروج آمنة وارتفاع تكاليف المغادرة.

2 - النساء والفتيات[20]

28 - قُتلت نساء وفتيات في الهجمات العشوائية التي شنتها الأطراف المتحاربة أثناء بحثهن عن عمل يومي أو محاولتهن جلب الطعام أو الماء، أو لقين حتفهن في منازلهن من جراء إطلاق النار العشوائي والقصف والغارات الجوية. وفي تموز/يوليه، أكد مستشفى للرعاية الصحية الأولية سبع حالات اغتصاب أكد فيها الضحايا أن الجناة من القوة المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية (حالتان) وقوات الدعم السريع (حالة واحدة). وعلاوة على ذلك، تحقّق الفريق من أنماط الاغتصاب التي حدثت خلال الأعمال العدائية، مع تقدم قوات الدعم السريع في أحياء المدينة. واقترنت حوادث الاغتصاب بالاعتداء على المنازل والضرب ونهب الممتلكات (انظر الحالة أدناه). ومن المتوقع أن يكون عدد حالات الاغتصاب أعلى بسبب عدم قدرة الضحايا على الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية، وبسبب الصعوبات الشديدة في التواصل، وبسبب وصمة العار المرتبطة بالاغتصاب.

3 - شن هجمات على المنازل واحتلالها: الضرب والإعدام والاغتصاب والنهب[21]

29 - في إطار الأعمال العدائية، دخلت قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها إلى الأحياء وشنت هجمات على المنازل وقامت بنهبها واحتلالها كاستراتيجية للسيطرة على إحدى المناطق وإخراج المدنيين منها. وخلال هذه الهجمات، تمكّن بعض المدنيين من الفرار، بينما تعرض آخرون للضرب أو الإعدام رميًا بالرصاص، واغتُصبت النساء أمام أفراد عائلاتهن ونُهبت الممتلكات. وعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه، دخل أربعة جنود من قوات الدعم السريع إلى منزل في حي الثورة، وقاموا بكسر ذراع طفل، وقيدوا الزوج واغتصبوا الزوجة. وقام الجنود بنهب المنزل، وفرّت الأسرة بعد ذلك من المدينة.

30 - وقامت الأطراف المتحاربة بنهب منازل المدنيين. ويؤكد شهود عيان فروا من الأحياء الشمالية في الفاشر في أيار/مايو أن القوات المسلحة السودانية والقوات المشتركة نهبت منازلهم ومنازل العديد من الأشخاص الآخرين في مخيم أبو شوك للنازحين داخليا وحي أبو شوك.

---

(20) مقابلات مع شهود عيان، ومراقبين محليين، ومنظمات وطنية، ونازحين داخليا، ولاجئين، وأشخاص من الأحياء المتضررة، وصحفيين ونشطاء محليين، حزيران/يونيه - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(21) مقابلات مع شهود عيان، ومراقبين محليين، ومنظمات وطنية، ونازحين داخليا، ولاجئين، وأشخاص من الأحياء المتضررة، وصحفيين ونشطاء محليين، حزيران/يونيه - تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ولوحظ هذا النمط في الأحياء الجنوبية والجنوبية الشرقية مع توسع قوات الدعم السريع في هجماتها في أحياء السلام والوضحة والثورة.

4 - الهجمات العشوائية والاستهداف المتعمد للأعيان المدنية الحيوية[22]

31 - ألحقت الهجمات العشوائية في المناطق المكتظة بالسكان من جانب جميع الأطراف المتحاربة أضرارا بالأعيان المدنية والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المنازل والأسواق والمستشفيات والمساجد. والهجمات العشوائية وأي عمليات استهداف للأعيان المدنية محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني وتشكل جرائم حرب (انظر الخريطة أدناه)[23].

32 - واستهدفت قوات الدعم السريع أسواق المدينة. فقد تعرّض السوق الكبير لقصف عنيف مرات متعددة، وفي 20 أيار/مايو تسبب القصف في مقتل سبعة أشخاص على الأقل. وفي 3 تموز/يوليه، وأثناء هجوم مدفعي لقوات الدعم السريع على الجزء الجنوبي من المدينة، تعرض سوق المواشي لقصف عنيف، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 15 شخصا وإصابة ما لا يقل عن 29 شخصا بجروح[24]. واستُهدف السوقان بشكل مستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، في 21 و 26 أيلول/سبتمبر، تعرضّا مرة أخرى لضربات شديدة، مما أسفر عن مقتل 30 شخصا على الأقل.

33 - وتعرضت المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية لقصف مستمر. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن هناك سوى مرفق رعاية صحية واحد داخل المدينة، هو مستشفى الفاشر للنساء والتوليد ("المستشفى السعودي")، لا يزال يعمل جزئيا رغم تعرضه للقصف المكثف بشكل مستمر. وبين 11 أيار/مايو و 2 تموز/يوليه، تعرضت ستة مستشفيات ومراكز رعاية صحية للقصف من كلا الجانبين. وأصيب بعضها مرات متعددة أثناء وجود المرضى، وكان ذلك كما يلي:

- في 11 أيار/مايو، سقطت قنبلة ألقتها القوات المسلحة السودانية في غارة جوية على بعد 50 مترا من مستشفى بابكر نهار للأطفال، مما أسفر عن مقتل طفلين وأحد موظفي الرعاية الصحية وأحد المدنيين عندما انهار السقف
- في أواخر أيار/مايو، ومع اشتداد المواجهات البرية المباشرة بين قوات الدعم السريع والقوة المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية، اقتربت الجبهة الأمامية من المستشفى الجنوبي الذي تعرض للقصف مرات متعددة. وفي 8 حزيران/يونيه، اقتحمت قوات الدعم السريع المستشفى الذي كانت القوة المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية تعالج فيه الجنود المصابين بين المرضى المدنيين. وفي 9 حزيران/يونيه، أُغلق المستشفى بسبب شدة الاشتباكات
- في 21 و 27 حزيران/يونيه، تعرض المستشفى السعودي لقصف قوات الدعم السريع مرات متعددة، وبداخله مرضى، ولم يعد يعمل إلا بشكل جزئي. وقد استُهدف هذا المستشفى، الحيوي بالنسبة للمدنيين، بشكل متكرر

(22) مقابلات مع أخصائيين صحيين ومراقبين محليين وسكان من الأحياء المتضررة ومحامين وصحفيين محليين ومنظمات مجتمع مدني محلية وشهود عيان وضحايا، أيار/مايو - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(23) قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي 7-10 بشأن مبدأ التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وقواعد القانون الدولي الإنساني العرفي 11-14 التي تحظر الهجمات العشوائية. البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف (1977)، المادة 13 بشأن حماية المدنيين، والمادة 11 بشأن حماية المستشفيات.

(24) أرقام مقدمة من المدير العام لوزارة الصحة في ولاية شمال دارفور، ومقابلات مع مراقبين محليين، تموز/يوليه 2024.

- في 23 حزيران/يونيه، قصفت قوات الدعم السريع مركز غسيل الكلى الرئيسي في دارفور ودمرته، مما أدى إلى حرمان ما لا يقل عن 94 مريضا من العلاج
- في 25 حزيران/يونيه، قصفت قوات الدعم السريع عيادة إقرأ الخاصة
- في 2 تموز/يوليه، قامت قوات الدعم السريع بتدمير مستشفى جبل مرة الخاص

34 - وفي الفترة ما بين 1 و 3 تموز/يوليه، أدى قصف قوات الدعم السريع إلى تدمير ثلاثة مساجد. واستُهدف مسجد الهجرة في 1 تموز/يوليه، مما أسفر عن مقتل 11 مدنيا على الأقل، من بينهم 10 أطفال لا تتجاوز أعمارهم سنة واحدةً. وبعد فترة وجيزة، قُصف مسجد الفكي سعيد ومسجد العرديديف.

الشكل الأول

خريطة للفاشر التي توضح مواقع المنشآت المدنية المتضررة وتصور الهجمات المستمرة والعشوائية من جانب جميع الأطراف في المناطق المكتظة بالسكان

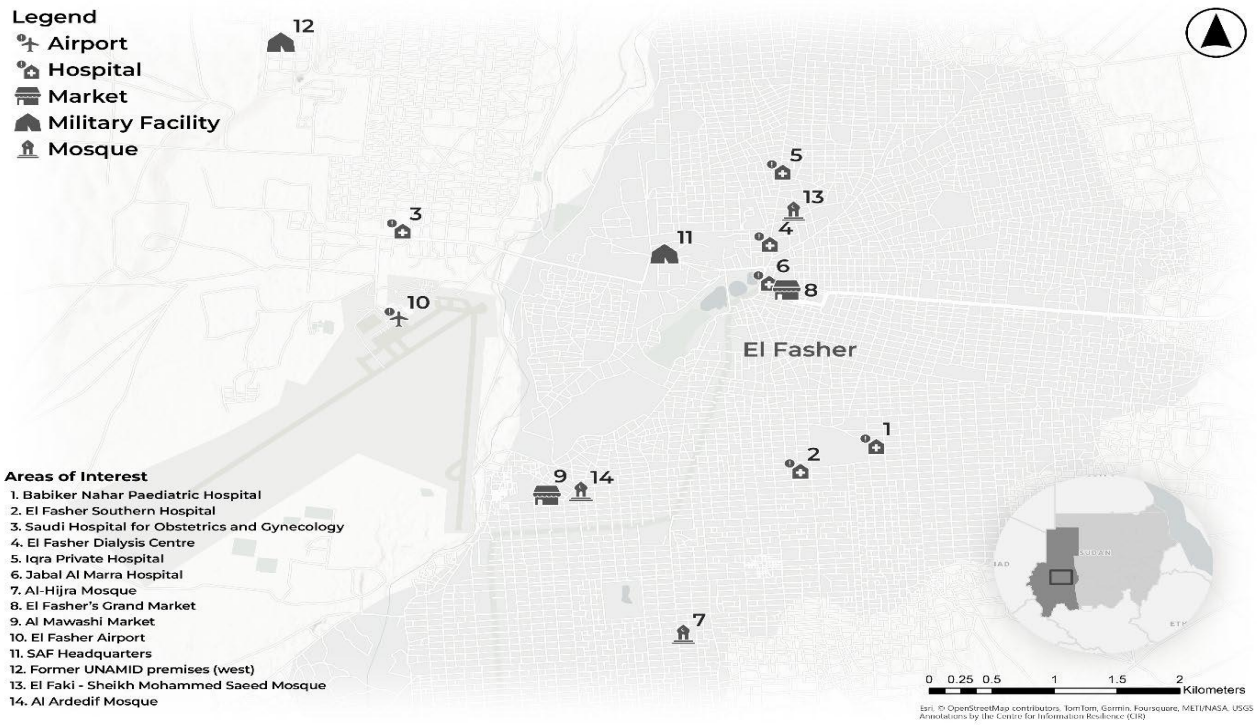

المصدر: Centre for Information Resilience. Credit: Esri, HERE, © OpenStreetMap contributors, and the General Intelligence Service User Community, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (الحدود والأسماء المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تفيد أن الأمم المتحدة تقرُّها أو تقبل بها رسميا. ولم تُحدَّد بعدُ الحدود النهائية بين السودان وجنوب السودان).

5 - جثث الموتى والمقابر المؤقتة[25]

35 - ما فتئ شهود العيان يلاحظون باستمرار جثثا لمدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، قتلوا جراء القصف والغارات الجوية. فعلى سبيل المثال، في شهر أيار/مايو، رأى شهود عيان في حي المصانع ما لا يقل عن 15 جثة في الشارع. وأجرى الفريق مقابلات مع شهود عيان ساعدوا في دفن الضحايا، بما في ذلك العديد من الأطفال. وفي الليل، عندما تهدأ الأعمال العدائية، ينظّم السكان أنفسهم لانتشال الجثث ودفنها في مقابر يمكنهم الوصول إليها[26]. وعندما يتعذر عليهم ذلك، تُدفن الجثث في مجمعات سكنية.

6 - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان للمدنيين[27]

36 - منذ منتصف أيار/مايو، قامت القوة المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية باعتقالات تعسفية واسعة النطاق للمدنيين والشبان ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيين المشتبه في تعاونهم مع قوات الدعم السريع. واستُهدف الشبان العرب بشكل خاص. ونُقل المحتجزون إلى مجمّع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور سابقا واحتُجزوا لمدة تصل إلى أسبوعين في حاويات شحن (انظر النقطة رقم 12 في الخريطة أعلاه لمعرفة الموقع المحدد). وكان المحتجزون لدى القوة المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية يفتقرون إلى ما يكفي من الطعام والماء. وتعرّض المحتجزون لسوء المعاملة البدنية والنفسية، بما في ذلك الضرب المبرح والإساءة اللفظية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت قوات الدعم السريع بعمليات اعتقال واحتجاز عشوائية واسعة النطاق للمدنيين في الجانب الشرقي من المدينة وفي أطرافها، وخاصة في أوساط الذكور والشباب المشتبه في كونهم مخبرين. وبما أن القوات المسلحة السودانية قصفت المناطق الشرقية من المدينة بكثافة، يظل مكان المحتجزين غير معروف.

7 - النزوح الجماعي

37 - منذ أيار/مايو، أدت الهجمات التي استهدفت المناطق الحضرية إلى نزوح جماعي من الأحياء الشمالية والشرقية والجنوبية الشرقية. ومنذ 1 نيسان/أبريل، نزح ما لا يقل عن 000 470 شخص، مرات متعددة في غالب الأحيان[28]. وفي ظل فوضى حرب المدن، تشتت شمل الأسر، وبقي العديد من الأطفال لوحدهم في الفاشر.

38 - وفرّ المدنيون من المدينة عبر المنفذ الجنوبي متجهين إلى مخيم زمزم للنازحين داخليا ودار السلام ومحليات مختلفة في شمال دارفور، وكذلك إلى نيالا وزالنجي. ووفقا لمنسقي المخيمات، وصل أكثر من 000 200 من النازحين داخليا، بما في ذلك العديد من النساء والأطفال، إلى منطقتي الطويلة وجبل مرة، وهي مناطق يسيطر عليها جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد.

---

(25) مقابلات مع شهود عيان، ومراقبين محليين، ومنظمات وطنية، ونازحين داخليا، ولاجئين، وأشخاص من الأحياء المتضررة، وصحفيين ونشطاء محليين، حزيران/يونيه - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(26) حُفرت قبور بالقرب من المستشفى الجنوبي في مقبرة الثورة ومقبرة أم القرى ومقبرة السلام.

(27) يستند هذا الفرع إلى مقابلات أُجريت مع شهود عيان ومراقبين محليين ومنظمات وطنية ونازحين داخليا ولاجئين وأشخاص من الأحياء المتضررة وصحفيين ونشطاء محليين، في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(28) انظر المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع التشريد في السودان (Displacement Tracking Matrix)، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2024 و 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ويمكن الاطلاع عليها على: https://mailchi.mp/iom/dtm-sudan-focused-flash-alert-conflict-in-north-darfur-state-update-004?e=c095dde85b و https://dtm.iom.int/reports/dtm-sudan-mobility-update-11.

الشكل الثاني

خريطة مخيمات النازحين داخليا والمنفذ الجنوبي في الفاشر

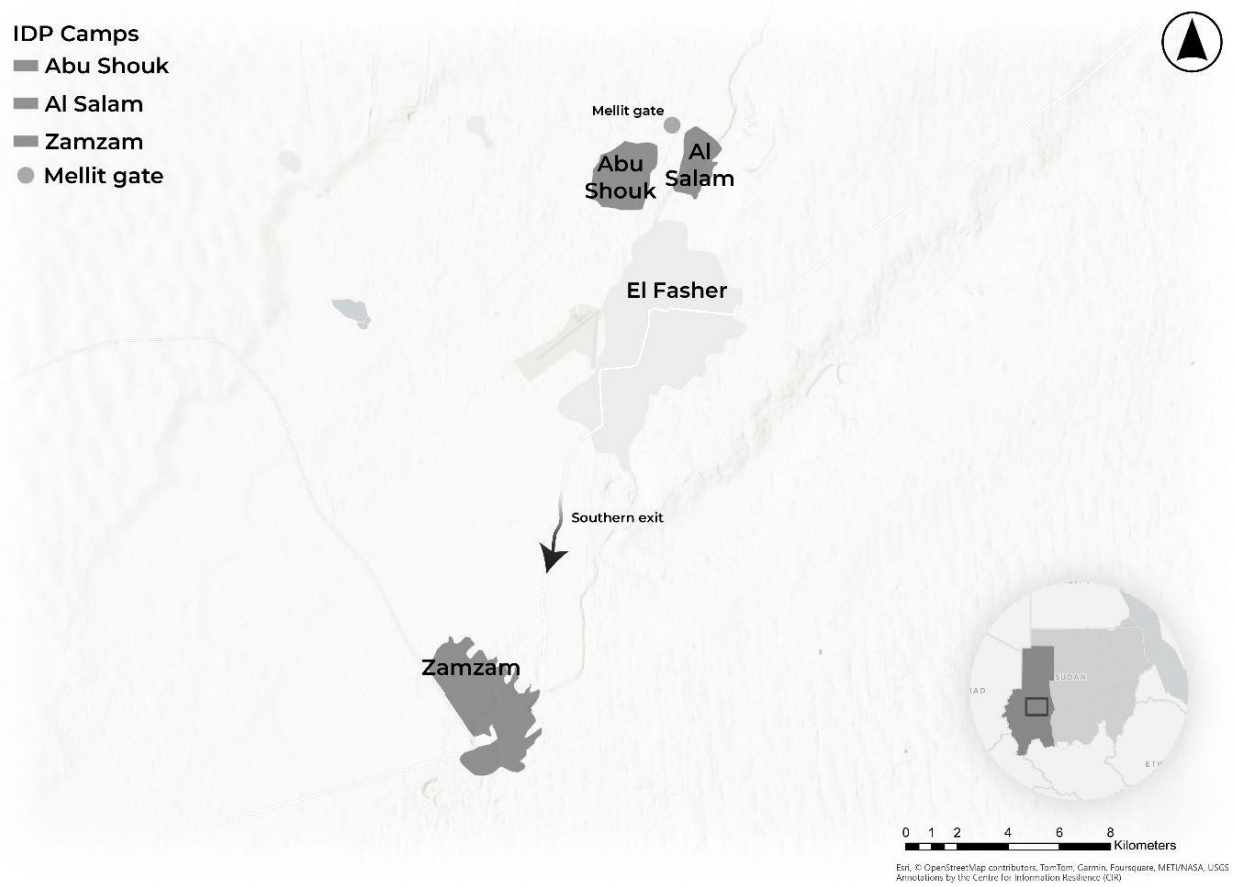

المصدر: Centre for Information Resilience. Credit: Esri, HERE, © OpenStreetMap contributors, and the General Intelligence ServiceUser Community, Norwegian Refugee Council (NRC), Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (الحدود والأسماء المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تفيد أن الأمم المتحدة تقرُّها أو تقبل بها رسميا. ولم تُحدَّد بعدُ الحدود النهائية بين السودان وجنوب السودان).

جيم - هياكل القيادة والتحكم للأطراف المتحاربة

39 - أشرف بعض القادة الرئيسيين في قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية والقوة المشتركة الموالية لها على العمليات العسكرية في الفاشر. وكان لقراراتهم الاستراتيجية وجهودهم المنسقة دور حاسم في بلورة مسار النزاع، وتحديد شدة الاشتباكات داخل المدينة ونتائجها.

1 - قوات الدعم السريع[29]

40 - تم تنفيذ العمليات في الفاشر تحت إشراف قائد قوات الدعم السريع في منطقة شمال دارفور، اللواء النور أحمد آدم القبة، إلى جانب اللواء علي يعقوب جبريل، الذي قُتل في 14 حزيران/يونيه 2023. وبعد مقتله، حل محله جدو حمدان أبو شوك، قائد قطاع الفاشر.

2 - القوات المسلحة السودانية[30]

41 - على مدار العام، تولى الفريق محمد أحمد الظافر ورجله الثاني بخيت عبد الكريم دبجو، وهو من قبيلة الزغاوة وعضو سابق في حركة العدل والمساواة، قيادة عناصر القوات المسلحة السودانية في الفاشر بشكل مباشر. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدا معا في تنسيق العمليات البرية للقوة المشتركة الموالية للقوات المسلحة.

3 - القوة المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية[31]

42 - منذ أيار/مايو، تعمل القوة المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية في إطار هيكل قيادة وتحكم متكامل يضم قادة رئيسيين من مختلف الحركات المسلحة الدارفورية الموقعة على اتفاق جوبا للسلام. ومن بين هؤلاء جمعة حقار (حركة تحرير السودان/جناح مني مناوي)، وعبد الله جنا (تجمع قوى تحرير السودان/فصيل جنا)، والفريق عبود آدم خاطر (تجمع قوى تحرير السودان/فصيل جنا)، والتجاني الضهيب (حركة العدل والمساواة). وقامت القوات المسلحة السودانية والقوة المشتركة بتنسيق تحركاتهما القطاعية أساسا من خلال جمعة حقار والفريق محمد أحمد الظافر.

دال - استخدام الطائرات المسيّرة في حرب الفاشر[32]

43 - منذ اشتداد القتال في الفاشر، لوحظ استخدام الطائرات المسيّرة في الأنشطة القتالية والاستطلاعية، من جانب قوات الدعم السريع بالدرجة الأولى. واستخدمت المخابرات العسكرية للقوات المسلحة السودانية طائرات استطلاع مسيّرة بشكل متقطع منذ حزيران/يونيه 2024[33]. وفي الوقت نفسه، أعربت القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية عن استيائها من محدودية إمكانية الحصول على الطائرات

---

(29) مقابلات مع مصادر محلية، بما في ذلك أعضاء الجماعات المسلحة في مختلف أنحاء دارفور، حزيران/يونيه - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(30) مقابلات مع كبار قادة ومقاتلين شاركوا في العمليات، أيار/مايو - حزيران/يونيه 2024.

(31) مقابلات مع كبار قادة وأعضاء سياسيين في القوة المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية يشكلون جزءا من وحدة القيادة المتكاملة، أيار/مايو - حزيران/يونيه 2024.

(32) يستند هذا الفرع إلى مصادر مستقلة متعددة تم التثبت منها وتصنيفها، وإلى 17 مقابلة مع شهود عاشوا الأحداث مباشرة (سكان الفاشر، أفراد قوات الدعم السريع، القوات المسلحة السودانية، ومشاركون في القوة المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية)، مع تأكيد صحة المعلومات من خلال مستندات فوتوغرافية من مصادر ميدانية ومواد منشورة في وسائل التواصل الاجتماعي تم التحقق منها، حزيران/يونيه - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(33) أكدت مصادر متعددة مستقلة تم التثبت منها، ولها إلمام مباشر بالعمليات العسكرية في الفاشر، أُجريت معها مقابلات في الفترة ما بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2024، استخدام طائرات استطلاع مسيّرة من جانب المخابرات العسكرية في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2024.

المسيّرة، وهو ما يثير مخاوف من أن عدم التكافؤ في هذا المجال قد يشكل شرارة انطلاق سباق تسلّح على المسيّرات في دارفور[34]. ووفقا لشهود عيان، فقد نشرت قوات الدعم السريع طائرات استطلاع مسيّرة لمراقبة مواقع القوة المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية في المناطق الوسطى والجنوبية، مثل السلاح الطبي[35] والثورة والرديف، بهدف توجيه نيران الهاون من الشرق نحو الفاشر[36]. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الفريق استخدام أجهزة تشويش تكتيكية لحماية القادة الرئيسيين من هجمات محتملة بطائرات مسيّرة من جانب القوات المسلحة السودانية.

رابعا - العنف في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع في مختلف أنحاء دارفور

44 - استخدمت قوات الدعم السريع استراتيجية مدروسة لبث الخوف في النفوس وتعزيز سيطرتها على الأراضي، مع غياب أي حماية للمدنيين. وعانى ما يقرب من 5,5 ملايين من النازحين داخليا من الفقر المستحكم وسوء التغذية الحاد وعدم إمكانية الحصول على الرعاية الصحية وظروف معيشية يطبعها الاكتظاظ بسبب النزاع الذي طال أمده[37].

ألف - اعتداءات واسعة النطاق تستهدف النازحين داخليا في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع[38]

45 - كان النازحون داخليا معرضين بشكل خاص لمضايقات مستهدفة وواسعة النطاق، ولأعمال نهب، ولاعتقال واحتجاز تعسفيين، ولأعمال ابتزاز واعتداءات مسلحة عنيفة من جانب قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها[39]. وأسفرت هذه الاعتداءات في معظم الحالات عن إصابات خطيرة، وعن حالات إعدام في بعض الأحيان. ووقعت اعتداءات على نساء وفتيات ورجال وشبان في المناطق الريفية عند مغادرة المخيمات للذهاب إلى المزارع أو للبحث عن عمل، ووقعت هذه الاعتداءات في بعض الأحيان داخل مخيمات النازحين داخليا. فعلى سبيل المثال، في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أقدم عنصران من المليشيات الموالية، في مخيم مكجر للنازحين داخليا في وسط دارفور، على إعدام رجل يبلغ من العمر 24 عاما إعداما تعسفيا. فقد تلقى الشاب رصاصة في الصدر عندما رفض تسليم أغراضه. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر،

(34) مقابلات مع أعضاء كبار في جماعات مسلحة دارفورية منضوية تحت لواء القوة المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية، أيلول/سبتمبر 2024.

(35) بالقرب من مقر قيادة الفرقة السادسة للقوات المسلحة السودانية.

(36) روايات شهود عيان من السكان ومصادر قريبة من العمليات، أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2024. وتشمل المناطق التي حددها الفريق جبل الهلوف وسويلينجة وجبل بشار، وربما مخيم جديد السيل، وجبل البورصة، بالقرب من الميناء البري.

(37) انظر، المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع التشريد في السودان (Displacement Tracking Matrix)، ويمكن الاطلاع عليها على: https://dtm.iom.int/reports/dtm-sudan-mobility-update-11.

(38) مقابلات متعددة مع أكثر من 30 من النازحين داخليا في المخيمات المتضررة، ومع قادة مخيمات وقيادات شبابية وممثلات للنساء ومراقبين محليين وشهود عيان وضحايا في شمال وجنوب وغرب ووسط دارفور، أيار/مايو - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(39) وقعت الاعتداءات في مخيمات النازحين داخليا التالية: مخيمات مكجر وبندسي وأم دخن ووادي صالح ونيرتتي في وسط دارفور؛ ومخيم كالما في جنوب دارفور؛ ومخيم كساب ومخيم شنقل طوباية ومخيم تابت ومخيم زمزم في شمال دارفور.

قامت قوات الدعم السريع، في مخيم كساب للنازحين داخليا شمال دارفور، باعتقال أحد قادة المجتمع المحلي البارزين اعتقالا تعسفيا، وكان هذا الأخير لا يزال قيد الاحتجاز في كتم حتى وقت كتابة هذا التقرير[40]. وطالبت قوات الدعم السريع بدخول المخيم والتحكم فيه مقابل إطلاق سراحه. وكان النازحون داخليا يخشون تعرضهم للاحتجاز التعسفي، فلم يغادروا المخيم.

باء - تفشي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع[41]

46 - أدى انعدام الأمن وسيادة القانون، إلى جانب الإفلات من العقاب عموما، إلى تفاقم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وواجهت النساء والفتيات عنفا جنسيا واسع النطاق، وكانت النساء والفتيات اللاتي يعشن في مخيمات النازحين داخليا المعزولة والقرى النائية في شمال ووسط وغرب وجنوب دارفور معرضات للخطر بشكل خاص.

47 - وأجبر سوء التغذية الحاد ونقص الغذاء وسبل العيش النساء والفتيات على الذهاب إلى مناطق نائية للزراعة أو جمع الحطب أو جلب المياه أو البحث عن عمل يومي، مما يعرضهن لمخاطر شديدة تتعلق بالحماية. وتعرضت نساء وفتيات لا تتجاوز أعمارهن 12 عاما للتحرش والتهديدات والاعتداءات الجسدية والجلد والضرب المبرح والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي[42]. وحدد الضحايا الجناة في جنود قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها، وأحيانا رعاة الإبل أو رعاة الماشية من القبائل العربية.

48 - وتتضمن الأمثلة على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ما يلي:

(أ) في أيلول/سبتمبر، غادرت امرأة مخيم كالما للنازحين داخليا في جنوب دارفور للذهاب إلى المزارع، فطاردها خمسة من أفراد الميليشيات المسلحة، وعندما أمسكوا بها طلبوا منها أن تضع طفلها الرضيع جانبا وقاموا باغتصابها جماعيا؛

(ب) في مخيمات النازحين داخليا في وسط دارفور، تعرضت نساء وفتيات للاغتصاب عند مغادرتهن المخيم للذهاب إلى المزارع. وعلاوة على ذلك، في مخيم مكجر للنازحين داخليا، دخلت قوات الدعم السريع إلى منازل النازحين داخليا وهددت الرجال ونهبت الممتلكات واغتصبت النساء والفتيات[43]؛

(40) نسق هذه العمليات قائدا قوات الدعم السريع إبراهيم عبد الله إبراهيم (الملقب بـ "عربية كيرو") ومحمد علي الطاهر.

(41) يستند هذا الفرع إلى مقابلات متعددة أُجريت مع أكثر من 33 محاوراً، بمن فيهم نازحون داخليا، من بينهم ممثلون عن النازحات داخليا، وقيادات للنازحين داخليا، وعاملون في المجال الطبي، ومراقبون محليون موثوق بهم في مجال العنف الجنسي والجنساني، وموظفو منظمات غير حكومية، في شمال ووسط وغرب وجنوب دارفور، وكذلك لاجئون، وناشطون في مجال حقوق المرأة. ويستخدم الفريق مصطلح ''العنف الجنسي المرتبط بالنزاع'' لأن العنف الجنسي يشكل جزءاً من نمط أوسع من العنف ويحدث في سياق من الإفلات من العقاب في دارفور مرتبط مباشرة بالنزاع.

(42) في وسط دارفور، في مخيمات مكجر وبندسي وأم دخن ووادي صالح ونيرتتي للنازحين داخليا. وفي جنوب دارفور، في نيالا، في مخيم كالما للنازحين داخليا والمنطقة الريفية القريبة من نيالا وكاس. وفي شمال دارفور، في الفاشر، في كتم تحديدا، في مخيم كساب للنازحين داخليا، وكبكابية، ومخيم زمزم للنازحين داخليا، وتابت وقرى دار السلام، وشنقل طوباية المجاورة لها. وفي غرب دارفور، في الجنينة وكرينك.

(43) مخيمات مكجر وبندسي وأم دخن ووادي صالح للنازحين داخليا في وسط دارفور.

(ج) في نيسان/أبريل، في شمال دارفور بالقرب من مخيم كساب للنازحين داخليا، تعرضت مجموعة نساء غادرن المخيم لجمع الحطب للاعتداء والضرب، وتعرضت أم شابة للاغتصاب.

49 - وانتشر الاستغلال الجنسي في شكل ممارسة الجنس من أجل البقاء في المدن الكبرى الواقعة غرب ووسط وجنوب دارفور. وبسبب عدم إمكانية الحصول على الطعام والعمل اليومي، اضطرت النساء والفتيات إلى مزاولة البغاء لشراء الطعام. وأُبلغ على نطاق واسع عن ممارسة الجنس من أجل البقاء في الأسواق، وأثناء عمل المياومة والعمل في المنازل، وأحيانا في مخيمات النازحين داخليا[44].

50 - وفي مختلف المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع في دارفور، تفتقر النساء والفتيات إلى الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الرعاية الطبية بعد التعرض للاغتصاب. وحالات الحمل بسبب الاغتصاب شائعة. وثمة نقص كبير في الإبلاغ عن العنف الجنسي بسبب الخوف من الوصم والانتقام. وأدى عدم وجود مراكز للرعاية الصحية وغياب مؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية إلى زيادة إعاقة إمكانية الإبلاغ عن الحوادث بأمان وتلقي الدعم اللازم.

جيم - العنف في أم كدادة والطويشة (شمال دارفور)[45]

51 - في مناطق مثل أم كدادة والطويشة، على بعد 176 كيلومترا غرب الفاشر، أدت زيادة نفوذ قوات الدعم السريع إلى تفاقم الفراغ الأمني وأزمة الحوكمة، وخصوصا بالنسبة للقبائل غير العربية. وأتاح هذا الفراغ للميليشيات المتحالفة مع قوات الدعم السريع الاستيلاء على أراض متنازع عليها تاريخيا، مما زاد من حدة الحرب على الموارد والأراضي.

52 - وفي نهاية عام 2023، بسطت قوات الدعم السريع سيطرتها دون منازع على منطقتي أم كدادة والطويشة، وهما منطقتان تقطنهما تقليديا القبائل العربية، بما في ذلك البزعة، وقبائل البرتي الأفريقية. وكان تحالف قوات الدعم السريع مع قبيلة البزعة تحالفا استراتيجيا وذا أهمية كبيرة. فمن خلال توفير الأسلحة والذخيرة، وأحيانا الدعم اللوجستي مثل المركبات، مكّنت قوات الدعم السريع ميليشيات البزعة من شن حملات عدوانية للسيطرة على مناطق متنازع عليها. وأسهم خطابها في جعل هذه الميليشيات أكثر جرأة، مما عزّز بيئة يتم فيها التسامح مع الأعمال العدوانية وتشجيعها.

53 - وتجلت هذه الديناميكية في 19 أيار/مايو في قرية شقاني (في منطقة الطويشة)، عندما شنت قوات الدعم السريع، إلى جانب الميليشيات المتحالفة معها، هجوما عليها. وأسفر هذا الاعتداء عن مقتل سبعة مدنيين على الأقل. وبنهاية اليوم، كانت قرية شقاني قد دُمرت بالكامل، إذ أُضرمت فيها النيران وأُفرغت من سكانها البرتيين. وأجبر الهجوم نحو 000 2 أسرة معيشية على النزوح بحثا عن ملجأ في القرى المجاورة داخل منطقتي الطويشة وأم كدادة.

(44) الجنينة ونيالا وكاس ومخيمات النازحين داخليا في وسط دارفور.

(45) يستند هذا الفرع إلى 10 مقابلات أُجريت مع مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك شهود عيان وضحايا وأفراد من القبائل العربية، في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه 2024.

خامسا - غارات جوية واسعة النطاق وعشوائية للقوات المسلحة السودانية في مختلف أنحاء دارفور[46]

54 - على مدار العام، كثفت القوات المسلحة السودانية استخدامها للغارات الجوية وشنت غارات واسعة النطاق وعشوائية استهدفت مناطق مدنية في مختلف أنحاء دارفور. وتشكل الغارات الجوية العشوائية انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وترقى إلى مستوى جرائم حرب، فضلا عن كونها تشكل انتهاكا للفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 1591 (2005)[47]. ففي الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 10 تشرين الثاني/نوفمبر، تحقق الفريق من 140 غارة جوية أصابت 20 منطقة حضرية في مختلف أنحاء دارفور (انظر الخريطة أدناه)[48]. وأصابت هذه الغارات الجوية المدنيين والمنازل والأحياء والمناطق المكتظة بالسكان ومخيمات النازحين داخليا والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والأسواق المزدحمة. وغالبا ما كانت البلدات الكبيرة تتعرض لغارات متعددة، مما أدى إلى مقتل وإصابة عدة مئات من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وسط محدودية مرافق الرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، أعاقت الغارات الجوية قدرة المدنيين على القيام بأنشطتهم اليومية بأمان[49].

55 - وتتضمن الأمثلة على الغارات الجوية التي أصابت مدنيين وأعيان مدنية بشكل عشوائي، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني (انظر المرفق 3 للاطلاع على مزيد من الأمثلة) ما يلي:

- في 4 آب/أغسطس، تعرض مخيم زمزم للنازحين داخليا في شمال دارفور، وهو أكبر مخيم في دارفور يستضيف ما لا يقل عن 000 500 شخص، لغارتين جويتين ألحقتا أضرارا بأكثر من 16 منزلا وأصابتا مدنيين، بينهم أطفال
- في 20 آب/أغسطس، في الضعين بشرق دارفور، أصيب مستشفى ومدرسة مجاورة تستضيف نازحين داخليا في غارة جوية أسفرت عن مقتل 11 مدنيا على الأقل، بينهم نساء وأطفال (انظر المرفق 3)
- في 16 أيلول/سبتمبر، في نيالا، جنوب دارفور، تعرض مركز احتجاز تابع لقوات الدعم السريع يضم مئات السجناء للقصف، مما أسفر عن مقتل حراس وسجناء (انظر المرفق 3)[50]

(46) تحقق الفريق من جميع الغارات الجوية من خلال مجموعة مكونة من ثلاثة مصادر مستقلة على الأقل، بما في ذلك: محاورون على الأرض، روايات شهود عيان، تقارير مفتوحة المصدر، تحديد الموقع الجغرافي لمحتوى أنتجه المستخدمون، وصور ساتلية محددة جغرافيا تؤكد الأضرار على الأرض.

(47) قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي 7-10 بشأن مبدأ التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وقواعد القانون الدولي الإنساني العرفي 11-14 التي تحظر الهجمات العشوائية. والبروتوكول الثاني الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام 1949، المادة 11 بشأن حماية المستشفيات، والمادة 13 بشأن حماية المدنيين. وفي الفقرة 6 من القرار 1591 (2005)، طالب مجلس الأمن "حكومة السودان بالكف فورا عن القيام بتحليقات عسكرية هجومية داخل منطقة دارفور وفي أجوائها".

(48) تشمل المدن والبلدات والقرى التي تعرضت لغارات جوية تم التحقق منها ما يلي: الفاشر، والكومة، والكوما، ومليط، وكتم، وسرف عمرة، وكبكابية، والطويشة، والزرق، وتلبدية، وجبل عامر، وقرقاف، وأم شالاية (شمال دارفور)؛ وزالنجي (وسط دارفور)؛ ونيالا، وكاشالونقو (جنوب دارفور)؛ والجنينة، ومورني، وكلالة (غرب دارفور)؛ والضعين (شرق دارفور).

(49) توجد معلومات إضافية لدى الأمانة العامة ويمكن الاطلاع عليها عند الطلب.

(50) مركز خدمات الأمن القومي والاستخبارات الوطنية سابقا.

- في 4 تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت سوق مزدحمة في الكومة، شمال دارفور، لغارة جوية أسفرت عن مقتل نحو 65 مدنيا، من بينهم 13 طفلا، وإصابة 200 شخص آخرين

وقد وجه الفريق رسالة رسمية إلى حكومة السودان عن طريق الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة يستفسر فيها عن هذه الغارات الجوية. وذكرت الحكومة في ردها المؤرخ 17 كانون الأول/ ديسمبر 2024، أن أعمال القوات المسلحة السودانية تمت وفقا للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التمييز والضرورة العسكرية والتناسب (انظر المرفق 6).

الشكل الثالث

خريطة توضح الغارات الجوية التي تم التحقق منها في مختلف أنحاء دارفور خلال الفترة الفاصلة بين 1 كانون الثاني/يناير و 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

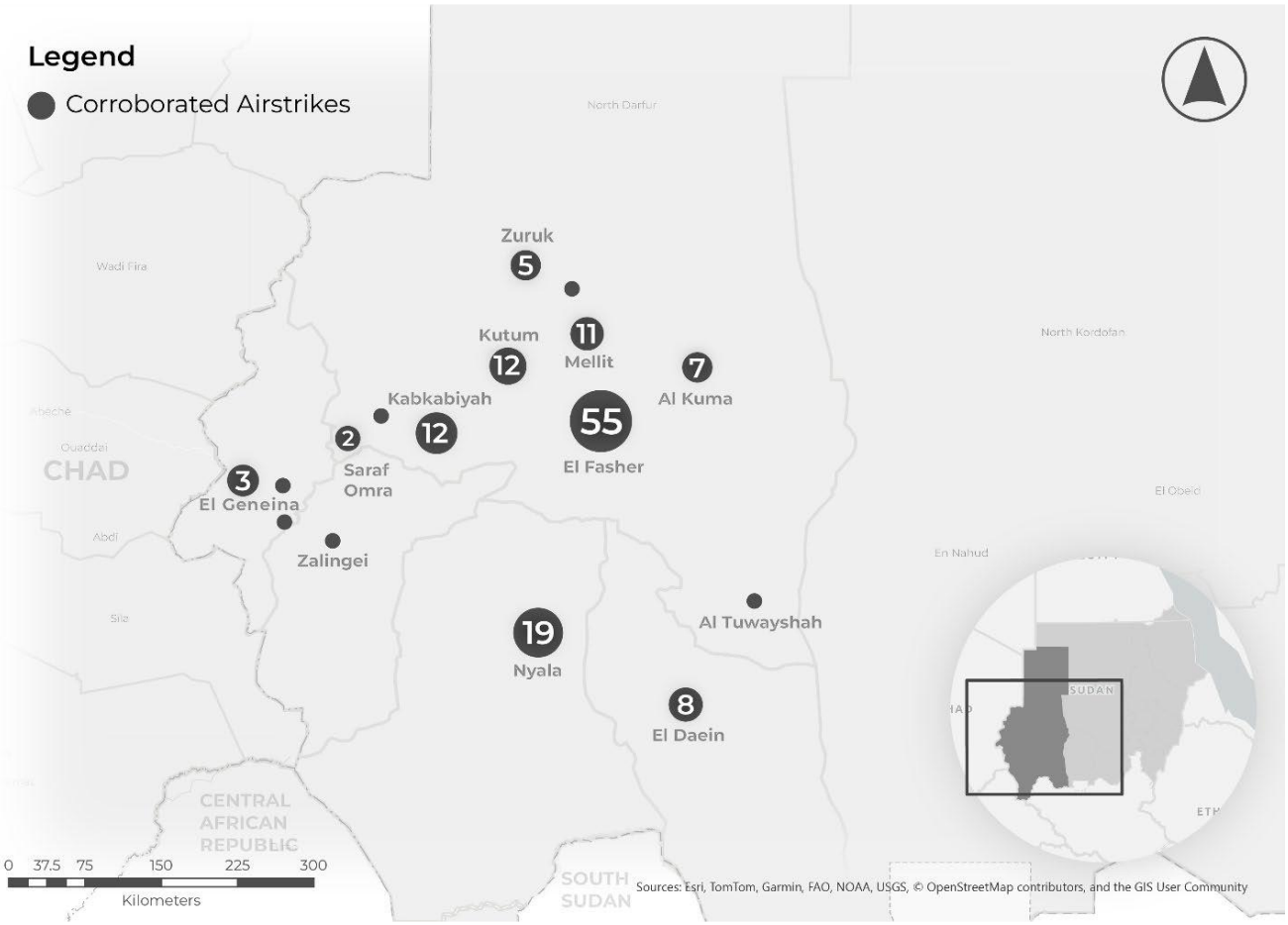

المصدر: Centre for Information Resilience. Credit: Esri, HERE, © OpenStreetMap contributors, and the General Intelligence Service User Community. (الحدود والأسماء المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تفيد أن الأمم المتحدة تقرّها أو تقبل بها رسميا. ولم تُحدَّد بعدُ الحدود النهائية بين السودان وجنوب السودان).

سادسا - عرقلة المساعدات الإنسانية من جانب الأطراف المتحاربة

56 - استمر خطر المجاعة في دارفور، حيث يواجه 2,1 مليون شخص مستوى الحالة الطارئة من انعدام الأمن الغذائي[51]. فالدارفوريون في شمال وجنوب وغرب ووسط دارفور، وأولئك العالقون في المناطق المتضررة من النزاع والمناطق التي يتركز فيها بشدة النازحون داخليا، معرضون بشكل خاص لخطر الموت جوعا. وذكرت حكومة السودان للفريق أن أي حالة جوع مردها لاستراتيجية قوات الدعم السريع المتمثلة في استخدام "التجويع كسلاح حرب"[52]. وذكرت مفوضية العون الإنساني أن قوات الدعم السريع منعت المساعدات الغذائية من الوصول إلى النازحين داخليا وحوّلت مسارها في إطار هذه الاستراتيجية.

57 - وظل معبر ادري الحدودي في تشاد مفتوحا، لكن العوائق البيروقراطية ظلت تعيق إمكانية الوصول إلى دارفور. وسمحت إعادة فتح المعبر بزيادة المساعدات، حيث عبر من ادري إلى دارفور نحو 529 شاحنة تحمل مساعدات لقرابة 1,8 مليون شخص، بما في ذلك 132 شاحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي تحمل مساعدات غذائية لعدد يقدر بنحو 000 721 شخص[53]. وقد تأخرت مفوضية العون الإنساني في إصدار تصاريح للقوافل للمغادرة من بورتسودان، حيث استغرقت إجراءات الموافقة في بعض الأحيان شهرين[54]. وعلى غرار النمط البيروقراطي لمفوضية العون الإنساني، أنشأت قوات الدعم السريع الوكالة السودانية للإغاثة والعمليات الإنسانية لتتكفل بجميع الأنشطة الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها[55]. ولم تتمكن الوكالة من التنسيق مع قادة قوات الدعم السريع المحليين لضمان مرور القوافل بأمان. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من تصاريح الوكالة، استمرت قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها في فرض الضرائب والرسوم على القوافل في نقاط التفتيش. ولا يزال النهب يمثل تحديا إضافيا. وعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه، نُهبت ثلاث شاحنات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي كانت في طريقها إلى زالنجي في وسط دارفور الخاضع لسيطرة قوات الدعم السريع[56].

(51) التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد في السودان، تشرين الأول/أكتوبر 2024 - شباط/فبراير 2025، ويمكن الاطلاع عليه على: www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1157066/?iso3=SDN؛ وشبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024، ويمكن الاطلاع عليه على: https://fews.net/east-africa/sudan/alert/october-2024.

(52) اجتماعات مع ممثلين عن حكومة السودان، بمن في ذلك عن وزارة الخارجية، ومفوضية العون الإنساني.

(53) مقابلات مع محاورين رئيسيين في مجال العمل الإنساني، أيار/مايو - تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وتشير الأرقام إلى إمكانية الوصول بين 15 آب/أغسطس و 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(54) مقابلات مع محاورين رئيسيين في مجال العمل الإنساني، أيار/مايو - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(55) منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023، سيطرت قوات الدعم السريع على غرب ووسط وجنوب دارفور بالكامل.

(56) يقدّر الفريق المواد الغذائية المنهوبة بـ 27 طنا، وهي كمية كان من الممكن أن تطعم 200 3 شخص.

سابعا - تأثير النزاع على الأمن والاستقرار الإقليميين

ألف - تشاد[57]

58 - ابتداء من أيار/مايو، برز دور الزغاوة في نزاع دارفور باعتبارهم عاملا رئيسيا من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة. وفي أعقاب المعركة الأولية للسيطرة على الفاشر (انظر الفرع الثالث)، أعرب الزعماء السياسيون لقبيلة الزغاوة في السودان عن قلقهم البالغ إزاء تقاعس السلطات التشادية في الرد على هجمات شنتها قوات الدعم السريع على مناطق وقرى الزغاوة في شمال دارفور[58]. وعلى الرغم من أن الزغاوة يشكلون نسبة صغيرة من السكان، فإنهم يهيمنون على المؤسسات الأمنية والعسكرية في تشاد. وتثير هذه الدينامية إمكانية تشكل حركة معارضة قوية تستند إلى المصالح القبلية للزغاوة[59].

59 - وأفاد محاوَرو الفريق أيضا بأن بعض أفراد قبيلة الزغاوة في المناطق القريبة من أم جرس جُنِّدوا في صفوف القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية، ولا سيما جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وحركة العدل والمساواة. وعكس هذا التجنيد استياءً واسع النطاق في أوساط الزغاوة التشاديين من تقاعس حكومة تشاد عندما تعرضت قبائل الزغاوة للهجوم خلال المعارك التي دارت في الفاشر. وأكد مني مناوي أن مقاتلين تشاديين من الزغاوة انضموا إلى القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية، مشيرا إلى الروابط العرقية المشتركة والمصالح المتطابقة كعاملين رئيسيين[60].

60 - وفي آذار/مارس 2024، انضم عثمان ديلو، وهو شخصية بارزة من الزغاوة وعضو في الحزب الاشتراكي بلا حدود المعارض، إلى قوات جيش تحرير السودان - جناح مني مناوي في منطقة الفاشر. وبحلول حزيران/يونيه، انتقلت جماعة السيد ديلو، بعد مشاركتها في المعارك التي دارت في الفاشر، إلى دنقلا، عاصمة الولاية الشمالية في السودان. وعلى العكس من ذلك، أقامت جماعة معارضة تشادية أخرى، هي *جبهة التناوب والوفاق في تشاد*، بقيادة عبد الله جوميني من قبيلة الغوران، اتصالات مع قوات الدعم السريع في شباط/ فبراير 2024. وفي وقت لاحق، انضمت قوات الجبهة إلى كتائب قوات الدعم السريع العاملة في غرب وجنوب دارفور[61].

---

(57) طلب الفريق معلومات بشأن مشاركة المواطنين التشاديين عثمان ديلو وعبد الله جوميني في رسالة مؤرخة 5 كانون الأول/ديسمبر 2024، موجهة إلى البعثة الدائمة لتشاد لدى الأمم المتحدة. وذكرت البعثة الدائمة، في ردها المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2024، أن الحكومة لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بالحفاظ على موقف محايد في النزاع الدائر في السودان. وأوضحت في ردها كذلك أن الشخصين المعنيين كانا يتصرفان بصفتهما الشخصية ولا يمثلان البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت أنه بموجب التشريعات الحالية، فإن أي مشاركة للمواطنين التشاديين في النزاعات الخارجية دون إذن رسمي تعتبر عملا إجراميا.

(58) مقابلات شخصية وهاتفية مع زعماء من قبيلة الزغاوة وباحثين مستقلين وأفراد من السودانيين المغتربين ودبلوماسيين، في كمبالا ونيروبي وجوبا والقاهرة وبورتسودان، آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(59) انظر https://minorityrights.org/country/chad.

(60) مقابلات شخصية وهاتفية مع أعضاء سابقين وحاليين في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وجيش تحرير السودان /جناح مني مناوي ومع زعماء سياسيين وقبليين من الزغاوة، كمبالا وعنتيبي ونيروبي وأديس أبابا، آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر 2024؛ انظر أيضا: https://tchadone.com/post/7395.

(61) مقابلات شخصية وهاتفية مع أفراد من قبيلة المساليت، وكبار مسؤولي قوات الدعم السريع، وأعضاء سابقين في جيش تحرير السودان/ جناح عبد الواحد، في كمبالا ونيروبي وجوبا والقاهرة، آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

61 - وقامت حكومة تشاد، في 12 أيلول/سبتمبر، بنشر قوات على طول حدود منطقة ودّاي، وذلك للحد من دخول الجماعات المعارضة أراضيها وعبورها منها. وتعتبر تاريخيا هذه المنطقة المتاخمة لمنطقة الطينة شمال دارفور معقلا للزغاوة[62]. وبموازاة ذلك، نقلت القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة تعزيزات إلى الطينة من الجانب السوداني من الحدود، حيث تمركزت القوات شمال البلدة لقطع طرق إمداد قوات الدعم السريع (انظر الفرع ثالثا - ألف - 3). وفي الوقت نفسه، ظلت الوحدة السودانية من القوات السودانية التشادية المشتركة متمركزة في ابشة في تشاد، وفقاً لاتفاق قائم مع السلطات التشادية[63].

باء - ليبيا

62 - لا تزال الحالة الأمنية في المناطق الحدودية هشة. فمنذ أيار/مايو 2024، تواصل الجماعات المسلحة الدارفورية نشاطها في جنوب ليبيا، كما يلي[64]:

- كتائب حركة العدل والمساواة السابقة تحت قيادة الفريق عبد الله باندا، ومعظم أفرادها من الزغاوة. وتتمركز هذه القوة، التي تتألف من 300 إلى 400 مقاتل وما يصل إلى 100 مركبة، بالقرب من سبها (انظر الفقرة 96)
- كتائب حركة العدل والمساواة بقيادة عبد الكريم شلوي، التي يتراوح عدد أفرادها بين 100 و 200 مقاتل، وتتمركز في مدينة عطرون التي تبعد حوالي 65 كيلومترا عن الحدود السودانية بالقرب من سبها
- منشقون عن جيش تحرير السودان - جناح مني مناوي من أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، معظمهم من الزغاوة ويقودهم جار النبي عبد الكريم. وتشمل هذه الوحدة 200 إلى 300 مقاتل متمركزين حول الحدود الفاصلة بين تشاد وشمال دارفور. وشاركت هذه الجماعة في توفير الأمن لعمليات تهريب النفط ونقل السيارات المستعملة لإعادة بيعها نيابة عن قوات الدعم السريع
- جماعات مقاتلي موسى هلال سابقا بقيادة هارون مديخير، تتألف من 100 مقاتل إلى 250 مقاتلا، وتتمركز بالقرب من الحدود مع تشاد في منطقة أوزو
- قوات بقيادة منصور أرباب، غالبيتها من المساليت، ويصل قوامها إلى 100 مقاتل متمركزين بالقرب من الجفرة (جنوب ليبيا)

63 - وفي أوائل أيلول/سبتمبر، عبرت قوات بقيادة عبد الله باندا ومنصور أرباب الحدود من جنوب ليبيا إلى شرق تشاد، مستخدمةً طرقا حول الطينة قبل أن تتقدم إلى المالحة في شمال دارفور. وكان الهدف الأساسي من هذه المناورة هو تعزيز صفوف القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية في منطقة

(62) انظر https://nabdsudan.net/?p=139000 (متاح بالغة العربية فقط).

(63) مقابلات شخصية مع القوات المسلحة السودانية والمخابرات العسكرية ودبلوماسيين وأعوان في جهاز المخابرات العامة في بورتسودان، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(64) مقابلات شخصية وهاتفية مع أعضاء سابقين وحاليين في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وجيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، ومع أفراد من السودانيين المغتربين، وتجار من شمال ووسط دارفور، وباحثين مستقلين، في كمبالا ونيروبي والقاهرة والفاشر وجوبا، آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

الفاشر، مع التركيز بشكل خاص على فتح الطريق المؤدية إلى مليط، التي لا تزال تحت سيطرة قوات الدعم السريع[65].

جيم - جمهورية أفريقيا الوسطى

64 - لا تزال الحالة الأمنية على طول المناطق الحدودية بين جمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور هشة. وقد قلصت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجودها في منطقة أم دافوق بسبب عدم كفاية القدرات العسكرية. وفي الوقت نفسه، واصلت قوات الدعم السريع جهود التجنيد النشطة في صفوف جماعات المعارضة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما *الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى*، التي تسيطر على أجزاء من منطقة فاكاغا على طول الحدود السودانية. وأبلغت مصادر الفريق عن وجود معسكر لقوات الدعم السريع في سيكيكيدي، يُقال إنه يُستخدم كقاعدة تجنيد تستهدف أفرادا من قبيلة الرونقا في فاكاغا[66].

65 - وفي سياق منفصل، أعلن ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، بقيادة علي محمد داراسا، عن استعداده للتفاوض مع الحكومة في بانغي في 26 تموز/يوليه. وعلى الرغم من أن هذه المبادرة لم تحظَ بدعم المنسق السياسي للائتلاف، فرانسوا بوزيزي، فلم تكن هناك مؤشرات على أن الجناح الراديكالي في الائتلاف يخطط للتحالف مع قوات الدعم السريع[67].

66 - وأدت طبيعة الحدود بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى التي يسهل اختراقها، إلى جانب الفراغ على مستوى الحوكمة في وسط دارفور، إلى هجرة مستمرة للأشخاص. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الفريق محمد آدم بانغوز، قائد قوات الدعم السريع في قطاع وسط دارفور، عن إنشاء إمارة لقبيلة السلامات على يد جماعة تدعى "أولاد بركة ومبارك" وصلت مؤخرا من جمهورية أفريقيا الوسطى[68]. ويُعزى تدفق المهاجرين من السلامات إلى أنشطة التجنيد التي تقوم بها قوات الدعم السريع في صفوف القبائل العربية في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى وشرق تشاد[69].

67 - وأثار الفريق هذا الأمر مع مسؤولي حكومة السودان الذين أكدوا أن مجموعات صغيرة من أفراد قبيلة السلامات كانت توجد في السابق في مناطق التريج جنوب زالنجي. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء وصول مجموعات أجنبية إلى مناطق تقطنها تقليديا قبائل أخرى، مؤكدين على أن استعادة الوضع الديموغرافي الذي كان سائدا قبل الحرب سيشكل أولوية. وعارض زعماء وناشطون من قبيلة الفور بشدة قيام قوات الدعم

(65) المرجع نفسه.

(66) مقابلات مع أفراد من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتجار من جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب دارفور، ومسؤولين من القوات المسلحة السودانية، في أديس أبابا ونيروبي وكمبالا وجوبا، أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(67) انظر المرفق 4 و www.rfi.fr/fr/afrique/20240816-centrafrique-le-gouvernement-re%C3%A7oit-le-repr%C3%A9sentant-d-un-ex-chef-des-rebelles-cpc؛ ومقابلات شخصية وهاتفية مع تجار من جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب دارفور، وأفراد من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن السودانيين المغتربين، والقوات المسلحة السودانية، في نيروبي وكمبالا وبورتسودان، أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(68) انظر https://countervortex.org/blog/sudan-fur-leaders-reject-rsf-backed-emirate.

(69) مقابلات مع أفراد من السودانيين المغتربين، وتجار من جنوب ووسط دارفور، وباحثين مستقلين، في بانغي ونيروبي وكمبالا، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

السريع بإنشاء إمارة جديدة، واصفين ذلك بأنه يندرج في إطار استراتيجية أوسع نطاقا لقوات الدعم السريع تهدف إلى توسيع نطاق السيطرة على الأراضي لصالح القبائل المتحالفة معها وإنشاء إدارات موازية. واعتُبر أن هذه المبادرة تفاقم التوترات وتقوّض هياكل الحوكمة التقليدية في وسط دارفور[70].

دال - جنوب السودان

68 - لا تزال الحالة الأمنية على طول المناطق الحدودية بين شرق دارفور وجنوب السودان متوترة. ففي أواخر آب/أغسطس، عبرت كتائب من قوات الدعم السريع الحدود إلى مقاطعة راجا في غرب بحر الغزال، وسيطرت على كافيا كنجي وسونغو وحفرة النحاس لإقامة معسكرات هناك[71]. وفي الوقت نفسه، تلقى الفريق تقارير موثوقة تفيد قيام مبعوثي قوات الدعم السريع بجهود تجنيد في أوساط قبائل النوير في منطقة بانتيو بولاية الوحدة. واعتُبر نشاط التجنيد هذا جزءا من استراتيجية قوات الدعم السريع لاستغلال العلاقة الهشة تاريخيا بين قبائل النوير والدينكا، مما قد يشعل فتيل أزمة جديدة[72].

69 - وفي آذار/مارس، أكد قائد فرقة المشاة الرابعة التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ولاية الوحدة، اللواء ويليام مانيانغ مانياك، تعاونَ قوات الدعم السريع مع الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لجنوب السودان، بقيادة الفريق ستيفن بوي رولنيانغ[73]. وأبلغ محاوَرون الفريق بأن هناك بلاغات تشير إلى أن قوات الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لجنوب السودان كانت تستعد لشن هجمات على حقول النفط في هجليج في الفترة ما بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2024 في إطار جهود قوات الدعم السريع للضغط على حكومة جنوب السودان[74].

70 - غير أن الفريق رولنيانغ نفى، في مقابلة مع فريق الخبراء، وجودَ أي تحالف رسمي مع قوات الدعم السريع. وأكد أنه ليس لديه معلومات عن جميع الأفراد المنحدرين من المناطق الحدودية في جنوب السودان الذين يحتمل انضمامهم إلى صفوف قوات الدعم السريع من تلقاء أنفسهم. ويعزى صمت حكومة جنوب السودان إزاء أعمال قوات الدعم السريع هذه إلى الخطر المحتمل المتمثل في إمكانية استهداف قوات الدعم السريع لأنابيب النفط الحيوية، الأمر الذي سيكون له عواقب اقتصادية وخيمة على جنوب السودان[75].

(70) مقابلات شخصية وهاتفية مع زعماء من قبيلة الفور، وأعضاء في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وجيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وأفراد من السودانيين المغتربين، وأفراد من وزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، وجهاز المخابرات العامة، ومفوضية العون الإنساني السودانية، في نيروبي وبورتسودان، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(71) مقابلات مع أعضاء في قوات الدعم السريع وشهود عيان، آب/أغسطس 2024.

(72) انظر www.sudanspost.com/spla-io-detains-rsf-commander-fighters-in-unity-state؛ ومقابلات شخصية وهاتفية مع أفراد من المغتربين من جنوب السودان، ودبلوماسيين، وتجار من شمال دارفور، وسياسيين من جنوب السودان، في أديس أبابا ونيروبي وجوبا، أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(73) انظر https://3ayin.com/en/southsudanrsf.

(74) مقابلات شخصية وهاتفية مع أفراد من المغتربين من جنوب السودان، ومسؤولين سابقين وحاليين من جنوب السودان، وباحثين مستقلين، في كمبالا ونيروبي وأديس أبابا وجوبا، آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(75) طلب الفريق مزيدا من المعلومات من حكومة جنوب السودان، وهو بانتظار الرد.

ثامنا - تأثير النزاع الدائر في دارفور على العلاقات الثنائية

ألف - ليبيا

71 - استمر تهريب النفط عبر الحدود الليبية السودانية دون هوادة، مما أدى إلى تأجيج حالة عدم الاستقرار الاقتصادي وترسيخ سيطرة الجماعات المسلحة في المنطقة. ويبلغ سعر البرميل الواحد من النفط المهرب (250 لترا) في جنوب ليبيا 600 دولار، لكن تكلفته تتضاعف تقريبا عند وصوله إلى دارفور[76]. وسعت قوات الدعم السريع إلى السيطرة على العديد من طرق التهريب الرئيسية، بما في ذلك كما يلي:

- جبل العوينات - حمرة الشيخ، شمال كردفان، شمال دارفور
- الكفرة - المالحة - (شمال دارفور)
- الكفرة - مليط (شمال دارفور)
- سبها - الزرق (شمال دارفور)

72 - وفي آب/أغسطس، أجرى مجلس السيادة السوداني مناقشات بشأن إغلاق الحدود مع ليبيا لعرقلة لوجستيات قوات الدعم السريع العسكرية[77]. غير أن القدرة العسكرية المحدودة للقوات المسلحة السودانية أعاقت التنفيذ الفعال لذلك القرار. وظلت السيطرة على الحدود الليبية السودانية مقسمة بين مختلف الجهات الفاعلة. فالقوات الموالية لخليفة حفتر تدير المنطقة الممتدة من سبها إلى الجفرة وتراقب طرق التهريب من تشاد إلى دارفور. وفي الوقت نفسه، تسيطر القوة المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية، وغالبيتها من مقاتلي الزغاوة، على المنطقة الحدودية الممتدة من الدور إلى بني حسن[78].

باء - تشاد

73 - مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2024، فإن أي مواجهة مع قوات الدعم السريع قد تزيد من زعزعة استقرار تشاد. ويبدو أن تدفق المقاتلين العرب للالتحاق بصفوف قوات الدعم السريع قد قلل من احتمال التعبئة المناهضة للحكومة داخل تشاد.

74 - وظلت العلاقات الثنائية مع السودان متوترة. ففي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، اتهم وزير الخارجية السوداني، حسين عوض، تشاد بدعم قوات الدعم السريع، ولربما أسهم ذلك في إقالته في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، وسط مخاوف من أن مثل هذه الادعاءات قد تعرض التعاون الأمني الحدودي للخطر.

(76) مقابلات شخصية وهاتفية مع أعضاء سابقين وحاليين في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، ومع تجار من شمال ووسط دارفور، وأفراد من السودانيين المغتربين، وباحثين مستقلين بشأن السودان، في كمبالا وعنتيبي وجوبا، آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(77) انظر www.africanews.com/2019/09/26/sudan-will-close-its-borders-with-libya-and-central-africa-official.

(78) المرجع نفسه؛ ومقابلات مع السلطات السابقة في ولاية شمال دارفور، ومع تجار من شمال ووسط دارفور، وأعضاء سابقين وحاليين في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وجيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وزعماء من قبيلة الزغاوة، في نيروبي وكمبالا والقاهرة وجوبا وأديس أبابا، وعبر الهاتف، آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

جيم - جنوب السودان

75 - ينبع دور جنوب السودان كوسيط في النزاع السوداني من حاجته للحفاظ على علاقات مع كل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية. وهناك شاغلان أساسيان لجنوب السودان، هما السيطرة الجزئية لقوات الدعم السريع على خطوط أنابيب النفط والضغط العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال على القوات المسلحة السودانية في غرب وجنوب كردفان. ولم تسفر المفاوضات التي جرت بين مهندسي وزارة النفط في جنوب السودان وقوات الدعم السريع في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر 2024 لتأمين الوصول إلى خط أنابيب ولاية الوحدة عن أي نتائج. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، اتجه وفد بقيادة المستشار الرئاسي، توت قاتلواك، إلى بورتسودان للتفاوض مع حكومة السودان بشأن الوصول إلى خط الأنابيب الثاني الذي يبدأ من أعالي النيل. غير أن الحكومة لم تتمكن من تقديم المساعدة، لأن قوات الدعم السريع تسيطر على جزء يتراوح طوله بين 35 و 40 كيلومترا من خط الأنابيب. ومن المتوقع أن تؤدي عرقلة تدفق النفط إلى انكماش اقتصاد جنوب السودان بنسبة 5 في المائة في عام 2024، وهو ما سيؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار الاجتماعي القائمة[79].

تاسعا - مبادرات الوساطة

76 - على الرغم من الجهود الدولية والإقليمية المتعددة، ظلت محادثات السلام غير فعالة إلى حد بعيد بسبب المواقف المتصلبة لكلا الطرفين المتحاربين. وحتى أواخر تموز/يوليه الماضي، ما زال الفريق أول عبد الفتاح البرهان يرفض التواصل مع قوات الدعم السريع، في حين لم تلتزم قوات الدعم ببروتوكولات إعلان جدة الموقّع في أيار/مايو 2023، التي تنص على انسحاب القوات من الأراضي المحتلة[80]. وزادت الديناميكيات السياسية التي يطبعها الانقسام والمصالح الإقليمية المتضاربة في إعاقة إحراز أي تقدم، مما جعل احتمالات التوصل إلى حل شامل للحرب ضئيلة في ظل غياب توافق بين الجهات الفاعلة السودانية واتساق أكبر في جهود الوساطة الخارجية.

ألف - الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

77 - أدى تعليق عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي في عام 2019 وقرار تجميد عضويته في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في كانون الثاني/يناير 2024 إلى عرقلة جهود الوساطة الإقليمية بشكل كبير. فحكومة السودان لم تعترف بالمبادرات المشتركة لهاتين المنظمتين، وهو ما أدى إلى تعقيد قدرتها على العمل بشكل فعال[81]. ومع ذلك، واصل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية جهود

(79) انظر https://sudantribune.com/article289002؛ ومقابلات شخصية وهاتفية مع أفراد من المغتربين من جنوب السودان، ومسؤولين سابقين وحاليين من جنوب السودان، وباحثين مستقلين، في كمبالا ونيروبي وأديس أبابا وجوبا، آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(80) انظر https://sudantribune.com/article288930؛ ومقابلات شخصية وهاتفية مع أعضاء بارزين في القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، ومع دبلوماسيين وباحثين مستقلين، في كمبالا وأديس أبابا ونيروبي وبورتسودان، أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 2024.

(81) مقابلات شخصية وهاتفية مع أعضاء في القوات المسلحة السودانية ودبلوماسيين سودانيين وجهاز المخابرات العامة وباحثين مستقلين، في بورتسودان ونيروبي، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

الوساطة، حيث عُقدت الجولة الثانية من الحوار السياسي السوداني الشامل في أديس أبابا، خلال الفترة من 9 إلى 12 آب/أغسطس 2024. وكان من بين المشاركين ممثلون عن حزب التقدم، وحزب الأمة، وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي السوداني.

78 - غير أن الحوار واجه انتكاسات كبيرة. فقد قاطعته الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال وجيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد، لأن الأحزاب الأخرى رفضت اقتراحهما بتضمين إشارة إلى إعلان نيروبي الصادر في أيار/مايو 2024، الذي يؤكد على تعزيز دور المجتمع المدني وفصل الدين عن الدولة[82]. وبناء على ذلك، اختُتم الحوار فقط بتأكيد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على أهمية الجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية في تعزيز الحوار السياسي. وأشارت الجهات التي حاورها الفريق إلى أنه بينما تعكس هذه المبادرات تقدما في البيئة السياسية في السودان التي يطغى عليها الاستقطاب، فإن تحقيق توافق بين الأطراف يبقى أساسيا قبل حدوث أي تواصل مباشر بين الفريق أول البرهان وحمدان دقلو (المعروف أيضا باسم حميدتي)[83].

79 - وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن مبعوث الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لورانس كوربندي، عن اقتراح نشر قوة قوامها 500 4 فرد في السودان، تساهم فيها الدول غير المشاركة في النزاع، وذلك للإشراف على تنفيذ إعلان جدة. غير أن الجهات التي حاورها الفريق شكّكت في جدوى المبادرة، مشيرة إلى تباين المصالح بين أعضاء الهيئة الحكومية الدولية وإلى المعارضة القوية داخل السودان لوجود قوات أجنبية على أراضيه[84].

باء - محادثات جنيف

80 - عُقدت محادثات جنيف في الفترة من 16 إلى 23 آب/أغسطس بتنظيم مشترك بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، واستضافتها سويسرا، بدعم من جهات دولية فاعلة، بما في ذلك مصر والإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة. وعلى الرغم من قدرتها على إحياء الزخم الذي أحدثه إعلان جدة، فإن كلاً من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع انتقدتا الصيغة المقترحة. فقد أعربت قوات الدعم السريع عن استيائها من عدم قدرة الميسرين على تأمين مشاركة القوات المسلحة السودانية، في حين رفضت القوات المسلحة السودانية الحضور، مفضلةً صيغة ثنائية على غرار الصيغة التي اعتُمدت في جدة، ومعارضةً مشاركة الإمارات العربية المتحدة

(82) مقابلات شخصية وهاتفية مع أعضاء في الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال وجيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد، ومع دبلوماسيين من الاتحاد الأفريقي، وباحثين مستقلين، ومراكز أبحاث، كمبالا وأديس أبابا ونيروبي، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 2024. انظر أيضا: https://www.darfur24.com/en/2024/05/18/hamdok-abdel-wahed-nour-sign-nairobi-declaration.

(83) مقابلات شخصية وهاتفية مع القوات المسلحة السودانية، ومع أعضاء في جناحي عبد الواحد ومني مناوي من حركة جيش تحرير السودان وفي الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، ومع أفراد من السودانيين المغتربين، وباحثين مستقلين، ودبلوماسيين من الاتحاد الأفريقي، في كمبالا وعنتيبي ونيروبي وأديس أبابا، أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(84) مقابلات هاتفية مع أعضاء في القوات المسلحة السودانية، ومع أعضاء سابقين وحاليين في جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وجيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، ومع أفراد من السودانيين المغتربين، في نيروبي وكمبالا وأديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

كمراقب[85]. وبسبب غياب القوات المسلحة السودانية اقتصرت المحادثات على مناقشات بشأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ووقف مؤقت للقتال. وقلّل جدول الأعمال الضيق هذا من احتمالات التوصل إلى حل أشمل، مما يؤكد التحديات المستمرة في المواءمة بين الأولويات المتباينة للأطراف في ظل أطر الوساطة الحالية[86].

عاشرا - تمويل الجماعات المسلحة

81 - عملا بالفقرة 3 من قرار مجلس الأمن 2725 (2024)، كُلِّف الفريق بمواصلة التحقيق في جميع المصادر ذات الصلة لتمويل الجماعات المسلحة الناشطة في دارفور، سواء كانت محلية أو وطنية أو دولية.

82 - وقد هيأ النزاع، الذي ما زال مستمرا بلا هوادة، فرصا للجهات الفاعلة المسلحة لتوسيع نطاق الأسواق غير القانونية كمصادر دخل لتمويل الحرب.

ألف - تهريب الصمغ العربي (جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وقوات الدعم السريع)

83 - ظل الطلب العالمي على الصمغ العربي مرتفعا، في حين استحوذ الصمغ السوداني على ما يقرب من 80 في المائة من السوق العالمية للصمغ العربي. والصمغ العربي من المواد الخام الأساسية في مختلف أنحاء العالم، ويُستخدم أساسا في الصناعة الغذائية كعامل استحلاب وتثبيت[87]. وقد انخفض الإنتاج السنوي في السودان من 000 150 طن إلى 000 60 طن بسبب النزاع[88]. وارتفع سعر القنطار (100 كيلوغرام) من صمغ الهشاب من متوسط 000 75 جنيه سوداني (124,69 دولارا) إلى 000 400 جنيه سوداني (665,00 دولارا) في مناطق الإنتاج، بينما ارتفعت الأسعار على المستوى الدولي من 200 2 دولار إلى 000 4 دولار للقنطار[89]. وبسبب النزاع، فإن فقدان ما يقدر بـ 000 90 طن من الصمغ العربي سنويا يعني خسارة في الإيرادات تقدر بنحو 198 مليون دولار سنويا، وذلك باستخدام سعر منخفض قدره 200 2 دولار للقنطار الواحد.

(85) مقابلات شخصية وهاتفية مع أعضاء في القوات المسلحة السودانية ومسؤولين كبار في الحكومة السودانية، و أعضاء بارزين في قوات الدعم السريع، ومع باحثين مستقلين وأفراد من مراكز أبحاث مستقلة، في أديس أبابا وكمبالا وبورتسودان ونيروبي، آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(86) مقابلات شخصية وهاتفية مع مسؤولين كبار في القوات المسلحة السودانية والحكومة السودانية، وأعضاء بارزين في قوات الدعم السريع، ومع باحثين مستقلين وأفراد من مراكز أبحاث مستقلة، في أديس أبابا وكمبالا وبورتسودان ونيروبي، آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(87) انظر www.eeas.europa.eu/delegations/sudan/eu-supports-continuation-production-gum-arabic-unique-natural-product-sudan_en?s=122؛ ومقابلات مع موظفين من شركة الصمغ العربي (شركة خاصة لشراء وتصدير الصمغ العربي السوداني) ومع مزارعين محليين، آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر 2024.

(88) انظر https://sudanevents.com/index.php/2024/10/13/the-president-of-the-gum-arabic-exporters-division-in-an-interview-with-al-ahdath-sudan-still-dominates-the-global-gum-arabic-market/.

(89) مقابلات مع مصادر محلية، تشرين الأول/أكتوبر 2024، ومقابلات مع موظفي شركة الصمغ العربي ومزارعين محليين، تموز/يوليه - تشرين الأول/أكتوبر 2024.

84 - وأكد تجار محليون من شـــرق دارفور ونيالا نهب كميات تقدر بنحو 700 3 طن ويبلغ متوســـط قيمتها 000 578 14 دولار، خلال الفترة من كـانون الثاني/ينـاير إلى حزيران/يونيـه 2024[90]. وتعرّض منتجون آخرون للنهب في كـانون الثاني/يناير 2024 في زالنجي (غرب دارفور) والمجالد (غرب كردفان) والجنينة (غرب دارفور) على يد قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها وجيش تحرير السودان/جناح مني مناوي[91]. واعترف قادة قوات الدعم السريع في نيالا بحدوث عمليات نهب واسعة النطاق قام بها القادة والجنود على حد سـواء. ويتغاضـى القادة عن نهب الصـمغ العربي وغيره من المواد، إذ يُنظر إلى ذلك على أنه تعويض لهم وللجنود، وضـمان لاسـتمرار دعمهم وقتالهم، فبعضـهم لم يتلق أي رواتب منذ ما يقرب من 12 شهرا.

85 - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشـرين الأول/أكتوبر 2024، انتشـرت قوات الدعم السـريع على طول ثلاث من أصـــل أربع طرق رئيســية انطلاقا من مدينة الأبيض: من الأبيض إلى أم روابة (على مسـافة 147 كم من الأبيض)؛ ومن الأبيض إلى النهود (وسـط السـودان)؛ ومن الأبيض إلى الدلنج (شـمال كادقلي)، في ولاية شمال كردفان، وهي إحدى أهم المناطق المنتجة للصمغ في البلد[92].

86 - وأشرف الأفراد المذكورون أدناه على نهب الصمغ العربي أو تسويقه[93]:

- كان قائد قوات الدعم الســـريع، حميدان محمد، تحت قيادة العقيد صـــالح الفوتي من ولاية جنوب دارفور، يشرف على العمليات في نيالا عندما وقعت عمليات نهب كبيرة
- كان قائد إحدى المليشيات المتحالفة مع قوات الدعم السريع، بخيت إبراهيم، يسيطر ويشرف على الطرق الرابطة بين نيالا وزالنجي والجنينة التي تشـــكل بعض طرق نقل الصـــمغ، وكان له دور رئيسي في عمليات نهب شاحنات نقل الصمغ العربي على تلك الطرق

87 - وشملت طرق نقل الصمغ العربي المنهوب ما يلي[94]:

- عبر ادري، في تشاد
- أم دخن (وسط دارفور) باتجاه تشاد
- سنغو (جنوب دارفور) عبر أم دافوق (جنوب دارفور) باتجاه جمهورية أفريقيا الوسطى
- الضعين (شرق دارفور) باتجاه أويل (جنوب السودان)

(90) مقابلات مع أربعة تجار محليين تعرضـوا للنهب، وسـبعة مزارعين ومدنيين محليين، ومع مقاتلين سـابقين في صـفوف قوات الدعم السريع، تشرين الأول/أكتوبر 2024.

(91) مقابلات مع ثلاثة مقاتلين سابقين في صفوف قوات الدعم السريع، واثنين من قادة قوات الدعم السريع، و 11 من المدنيين والمراقبين المحليين، تشرين الأول/أكتوبر 2024.

(92) مقابلات مع أعضـاء في قوات الدعم السـريع ومقاتلين سـابقين في صـفوف قوات الدعم السـريع ومدنيين، آب/أغسـطس - تشـرين الأول/أكتوبر 2024.

(93) المرجع نفسه.

(94) مقابلات مع جهات مطلعة داخل قوات الدعم السـريع ومراقبين محليين وناقلين للصـمغ العربي، أيلول/سـبتمبر - تشـرين الأول/ أكتوبر 2024.

88 - وبالإضافة إلى نهب الصمغ العربي، قامت قوات الدعم السريع أيضا بفرض رسوم قدرها مليون جنيه سوداني (512,82 دولارا) على كل شاحنة بحمولة 20 طنا في منطقتي الرقيبات والنعام الحدوديتين متجهة إلى جنوب السودان. وطالبت قوات الدعم السريع أيضا بزكاة قدرها 000 100 جنيه سوداني (51,28 دولارا) عن كل شاحنة. وخلال الموسم الجاف، الذي يبدأ في كانون الأول/ديسمبر، يمر نحو 10 شاحنات بحمولة 20 طنا و 20 مركبة صغيرة تحمل كميات متفاوتة من الصمغ العربي عبر هذه المراكز الحدودية أسبوعيا. وفي بداية موسم الأمطار، في نهاية حزيران/يونيه، لا تمر سوى المركبات الصغيرة عبر المراكز الحدودية، ومن آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر، لا تمر أي مركبات من هناك[95]. ويمكن تقدير قيمة الرسوم المدفوعة على الشاحنات العشر بالاعتماد على الأرقام المذكورة أعلاه، ويمكن أن تصل إلى نحو 512,80 20 دولارا في الشهر، دون احتساب الزكاة.

89 - واستنادا إلى المعلومات التي جمعها الفريق، يقدَّر أن كميات الشحنات التي تصل إلى الحدود التشادية في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع تتراوح بين 000 50 و 000 70 طن سنويا. وتراوحت الكميات المنقولة إلى ليبيا عبر الطينة باستخدام طرق خاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، بين 000 30 و 000 40 طن خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2024. وبسبب النزاع، لم يتسن السفر إلى دارفور، وكان من الصعب تحديد الكميات بقدر أكبر من الدقة. وتشير المعلومات التي حصل عليها الفريق إلى أن الرسوم المفروضة على الطن الواحد من الصمغ العربي قد تصل إلى 200 2 دولار على الحدود مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وإلى حوالي 300 3 دولار في الدبة على الطريق المؤدي من شمال السودان إلى مصر[96].

باء - تعدين الذهب (جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وقوات الدعم السريع)[97]

90 - أشار الفريق باستمرار في تقاريره إلى أن تعدين الذهب يشكّل مصدرا رئيسيا لتمويل جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد[98].

91 - وقام جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، عن طريق الجنرال عبد القادر عبد الرحمن إبراهيم المعروف باسم "قدورة" والقائد مجيب الرحمن الزبير من عائلة عبد الواحد، بتوسيع قاعدته المالية من خلال التحالف مع قوات الدعم السريع لتسهيل بيع الذهب المستخرج من منجم ذهب كيدينير (كيدينغير) الواقع في محلية شرق جبل مرة. وتشير المعلومات الواردة إلى أن الإنتاج في المنجم وصل إلى إنتاج يتراوح بين كيلوغرامين وثلاثة كيلوغرامات من الذهب يوميا. وخلال الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر، بلغت القيمة التقديرية للكيلوغرام الواحد من الذهب 204,34 85 دولارات في الأسواق الرسمية، ولكن متوسط سعر الكيلوغرام الواحد في المناجم بلغ 000 72 دولار. وتفاوتت تلك الأسعار بشكل كبير حسب درجة نقاء

(95) مقابلات مع جهات مطلعة داخل قوات الدعم السريع، ومقاتلين سابقين في صفوف قوات الدعم السريع، ومراقبين محليين، ومدنيين، وناقلين للصمغ العربي، آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر 2024.

(96) مقابلات مع موظفين من السلطات المحلية وموظفين من شركة الصمغ العربي ومراقبين محليين، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر 2024.

(97) يستند هذا الفرع إلى معلومات مستقاة من مقابلات مع مقاتلين سابقين وقادة من قوات الدعم السريع، وقادة من جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، وتسعة مصادر في مناطق تعدين الذهب، تموز/يوليه - تشرين الأول/أكتوبر 2024.

(98) انظر S/2022/48 و S/2021/40 و S/2020/36.

الذهب[99]. وأُبلغ الفريق أن جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد كان يبيع الذهب إلى قوات الدعم السريع، وكذلك إلى تجار الذهب المحسوبين على قوات الدعم السريع في دارفور.

جيم - المركبات الرباعية الدفع[100]

92 - في تشرين الأول/أكتوبر، ظهرت تطورات جديدة فيما يتعلق بشراء مركبات رباعية الدفع لمقاتلي قوات الدعم السريع في الفاشر. فوفقا للمعلومات الواردة من أحد زعماء قبيلة الرزيقات، قامت قوات الدعم السريع بتسهيل شراء 200 مركبة من المدنيين في شرق دارفور، وتحديدا في الضعين وأبو مطارق وعسلاية والفردوس وأبو جابرة.

93 - واشتُريت المركبات نقداً، وتراوحت أسعارها بين 000 000 50 و 000 000 90 جنيه سوداني (641 25 دولارا إلى 154 46 دولارا)، وذلك حسب حالتها. وأديرت عملية الشراء بشكل غير رسمي، مع عدم وجود سجلات رسمية لتحويل الملكية. وأشرف على العملية قائدا قوات الدعم السريع الفاتح قرشي (شرق دارفور) والرائد زكرياء محمد (الضعين)، مستعينين في ذلك بوسيط لتأمين المركبات.

حادي عشر - توريد الأسلحة وتداولها في دارفور

94 - قامت قوات الدعم السريع بتوسيع خطوط الإمداد اللوجستية البرية في تشاد وليبيا، وكذلك مطار نيالا (انظر الفقرة 94). وبموازاة ذلك، استحدثت قوات الدعم نظاما لا مركزيا لتخزين الأسلحة للتخفيف من مخاطر التعرض لغارات جوية (انظر الفرع حادي عشر - باء). وشرعت الجماعة أيضا في استخدام طائرات مسيّرة (انظر الفقرة 42).

ألف - الدعم الخارجي لقوات الدعم السريع[101]

95 - في إطار التحقيق في الدعم الخارجي المقدم لقوات الدعم السريع (انظر الفقرتين 41 و 42 من التقرير النهائي للفريق (S/2024/65))، واصل الفريق التحقيق في الأنشطة الجارية في مطار أم جرس والمناطق المحيطة به، بما في ذلك طرق الإمداد لتحديد ما إذا كان قد تم نقل أي عتاد عسكري وإمدادات لوجستية إلى دارفور[102]. ولم يتمكن الفريق من تأكيد عمليات نقل العتاد العسكري من أم جرس إلى دارفور وقت كتابة هذا التقرير. وحدد الفريق طرق الإمداد المرتبطة بعمليات قوات الدعم السريع على النحو التالي (انظر الجدول أدناه).

(99) وفقا لموقع https://goldpricez.com.

(100) مقابلات مع مقاتلين سابقين في قوات الدعم السريع، ومع وسيط و 13 من مالكي المركبات في الضعين وأبو مطارق باعوا مركباتهم لقوات الدعم السريع، تشرين الأول/أكتوبر 2024.

(101) يستند هذا الفرع إلى استعراضات وتحليل للأنشطة والعمليات في أم جرس، بالإضافة إلى مقابلات مع أفراد مطلعين على العمليات في أم جرس، وأفراد من القبائل العابرة للحدود، وأفراد من قوات الدعم السريع، وأعضاء من الجماعات المسلحة الدارفورية على دراية بالطرق، أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(102) شمل التحقيق الأنشطة التي جرت في مطار أم جرس في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر 2024.

الجدول 2

طرق الإمداد المرتبطة بعمليات قوات الدعم السريع

الوجهة	*وصف الطريق*
الفاشر	مطار أم جرس ← شرق مخيم كاري ياري ← خيمري ← بئر مرقي ← جنوب الزرق ← بئر مزة ← كتم ← الفاشر (عبر طريق كافود)
أم درمان/الخرطوم	مطار أم جرس ← شرق مخيم كاري ياري ← بئر مرقي ← ساني حيا ← الكومة ← أم درمان
كردفان وما بعدها	مطار أم جرس ← شرق مخيم كاري ياري ← بئر مرقي ← وخايم ← حمرة الشيخ ← مختلف الجبهات النشطة

باء - لوجستيات قوات الدعم السريع[103]

96 - في حزيران/يونيه، بدأت القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية حملة "الجبهة الصحراوية" في مختلف أنحاء شمال وغرب دارفور. وسعت العملية إلى "تجويع الخطوط الأمامية لقوات الدعم السريع" من خلال تعطيل طرق إمدادها الحيوية وعزل مراكزها اللوجستية الرئيسية، مثل الزرق[104]. وفي إطار هذه الاستراتيجية، قامت وحدات متنقلة من قوات تجمع قوى تحرير السودان وجيش تحرير السودان - جناح مني مناوي، مكونة أساسا من الزغاوة، باستهداف نقاط عبور قوات الدعم السريع في الزرق ووادي الأنبار (انظر المرفق 5).

97 - واشتدت الحملة في أيلول/سبتمبر، بدخولها مرحلة ثانية شملت تعبئة 100 مركبة مسلحة إضافية بقيادة عبد الله باندا، وهو قائد سابق من حركة العدل والمساواة كان قد عاد إلى دارفور من ليبيا (انظر الفقرتين 61 و 62). وقامت تلك القوات، إلى جانب وحدات متنقلة إضافية، بتركيز جهودها على تعطيل ثلاث قنوات إمداد حيوية لقوات الدعم السريع في شمال وغرب دارفور، هي: الصياح، وبئر مزة، ومعبر كلبس. وشارك الجانبان معا في نصب كمائن منتظمة والاستيلاء على الأصول.

98 - وردا على ذلك، قامت قوات الدعم السريع بتكييف عملياتها اللوجستية، وتبنّت نهجا لامركزيا في تخزين الأسلحة والذخائر للتخفيف من تأثير الغارات الجوية والهجمات البرية للقوات المسلحة السودانية. وبحلول منتصف عام 2024، ومع تكثيف القوات المسلحة السودانية لعملياتها حول الزرق، أنشأت قوات الدعم السريع مركز قيادة لوجستية جديد في بئر مرقي، شمال دارفور. وأصبحت بئر مرقي، بفضل موقعها الاستراتيجي على مفترق طرق أم جرس والفاشر وطرق العبور الأخرى، المحور المركزي لنقل الإمدادات من شرق تشاد وجنوب ليبيا إلى خطوط المواجهة النشطة.

(103) يستند هذا الفرع إلى 28 مقابلة مع أفراد من قوات الدعم السريع، ومع القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية، وقادة من الجماعات المسلحة الدارفورية المشاركة في العمليات العسكرية، وشهود عيان على اطلاع مباشر على العمليات اللوجستية لقوات الدعم السريع بين دارفور وشرق تشاد وجنوب ليبيا، حزيران/يونيه - تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(104) استخدم هذا المصطلح أحد قادة القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية خلال مقابلة مع الفريق، أيلول/سبتمبر 2024.

99 - وتعتمد سلسلة إمداد قوات الدعم السريع على شبكة من القادة المتنقلين ذوي الخبرة وعلى علاقات راسخة عبر الحدود. وكان لعبد الله التجاني شغب[105]، وهو عقيد سابق في حركة تحرير السودان - جناح مني مناوي انضم إلى قوات الدعم السريع في عام 2017، دور محوري في تنسيق حركات الإمداد عبر تشاد، مستفيدا في ذلك من انتمائه لقبيلة الزغاوة ومن شبكاته المحلية. وقام قادة آخرون من قوات الدعم السريع، بمن فيهم فضيل الناجي ومحمد بخيت عجب الدور (الملقب بـ "دويدوي")، وكلاهما عضو سابق في مجلس الصحوة الثوري السوداني، بتسهيل الخدمات اللوجستية بين تشاد وجنوب ليبيا ودارفور[106].

جيم - جسر نيالا الجوي: الإمداد البديل[107]

100 - بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ سكان نيالا عن نشاط قوات الدعم السريع في مطار نيالا[108]. وقد يمثل ذلك تغييرا في لوجستيات الإمداد الخاصة بقوات الدعم السريع، ذلك أن مطارات دارفور ظلت متوقفة عن العمل منذ نيسان/أبريل 2023[109]. فاستخدام مطار نيالا يمكن أن يسمح لقوات الدعم السريع باستلام شحنات الإمدادات بشكل أسرع مقارنة بالطرق البرية الأطول من جنوب ليبيا وشرق تشاد. ويمكن لذلك أيضا أن يعالج نقاط الضعف في خطوط الإمداد الممتدة على مساحات طويلة في شمال وغرب دارفور، التي شهدت تجدد الاشتباكات بين قوات الدعم السريع والقوة المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية منذ منتصف أيلول/سبتمبر[110].

101 - ومنذ أيلول/سبتمبر، قيّدت دوريات ونقاط تفتيش تابعة لقوات الدعم السريع وصول المدنيين إلى المطار. وأبلغت مصادر الفريق أن الطائرات عادة ما كانت تصل ليلا، دائما بين الساعة 23:00 والساعة 3:00، باستخدام معدات هبوط بالأشعة تحت الحمراء[111]. ولاحظ شهود عيان قوافل تابعة لقوات الدعم السريع - مكونة من ثلاث إلى أربع شاحنات يرافقها حراس - وهي تغادر بعد فترة وجيزة من هبوط الطائرة وتتجه نحو الشمال الغربي.

102 - وحدد الفريق طريقين لنقل الإمدادات من نيالا (انظر الجدول أدناه).

---

(105) انضم شغب، وهو عقيد سابق في حركة تحرير السودان - جناح مني مناوي، إلى قوات الدعم السريع في عام 2017. وحتى أوائل حزيران/يونيه 2024، كان متمركزا حول جنوب الزرق مع كتيبة مكونة من 100 رجل. وكان شغب يدير معدات النقل من شرق تشاد وليبيا عبر دار زغاوة إلى الخرطوم والخطوط الأمامية الرئيسية لقوات الدعم السريع، بما في ذلك الفاشر، وكثيرا ما كان يسافر للإشراف على العمليات.

(106) اختارت قوات الدعم السريع قادة بارزين من الميليشيات والجماعات المسلحة كقادة متنقلين، ونشرتهم في الخطوط الأمامية الرئيسية حسب الاحتياجات العملياتية.

(107) يستند هذا الفرع إلى 23 مقابلة مع شهود عيان، وأفراد من قوات الدعم السريع، ومع القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية، وأفراد على اطلاع مباشر على العمليات في مطار نيالا، وسكان محليين، وأفراد من القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية.

(108) تحقق الفريق من هبوط طائرات في 21 و 24 أيلول/سبتمبر، وفي 7 و 12 و 13 تشرين الثاني/نوفمبر، من خلال مقابلات متعددة أجريت بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(109) مطارات نيالا والفاشر والجنينة.

(110) على سبيل المثال، وقعت مواجهات برية بين قوات الدعم السريع والقوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية منذ نهاية أيلول/سبتمبر في بئر مزة، شمال كتم، وكلبس (انظر الفرع حادي عشر - باء والمرفق 5)، شمال الجنينة.

(111) مصادر على اطلاع مباشر على عمليات المطار وأنشطة قوات الدعم السريع.

الجدول 3

طرق الإمداد من نيالا

بداية الطريق	*تفاصيل الطريق*	*الوجهة النهائية*
نيالا	منواشي (جنوب دارفور) ← تابت (شمال دارفور) ← قلاب (شمال دارفور)	الفاشر
نيالا	الدومة (جنوب دارفور) ← شنقل (شمال دارفور) ← الخزان الجديد (شمال دارفور) ← ودعة (شمال دارفور) ← الكومة (شمال دارفور)	الفاشر/الجبهات الأمامية الأخرى، بما في ذلك الخرطوم

103 - وردًا على ذلك، قامت القوات المسلحة السودانية في 9 و 11 تشرين الثاني/نوفمبر بشن غارات جوية انتقامية على مطار نيالا وعلى أحياء مكتظة بالسكان، مثل حي المصانع[112] (انظر الفرع الخامس)، باستخدام طائرات من طراز Antonov An-12[113].

دال - عمليات اعتراض عتاد قوات الدعم السريع

104 - في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، نصبت وحدة متنقلة بقيادة عبد المجيد حسن (تجمع قوى تحرير السودان/جناح جنا) كمينا لمركبات تابعة لقوات الدعم السريع كانت تنقل الذخيرة من جنوب ليبيا إلى دارفور[114]. ووقع الكمين في جبل عريدي (شمال دارفور). وعلى الرغم من أن معظم الصناديق المضبوطة التي كانت تنقل عتادا عسكريا تم طمس أو تشويه معالمها لإزالة علامات التعريف، فقد أُبلغ الفريق بأن الأعتدة المضبوطة تشمل ثمانية صناديق من قذائف الهاون شديدة الانفجار من عيار 81 ملم، و 11 صندوقا من قذائف الهاون شديدة الانفجار من عيار 120 ملم، وعددا غير محدد من القنابل الصاروخية من نوع RPG 69، عيار 75 ملم. وطلب الفريق معلومات من المصنعين المحتملين للذخيرة، ومن السلطات المختصة في دولتين من الدول الأعضاء من أجل تعقب مصدر العتاد العسكري ونقله إلى دارفور.

(112) مثل حي المصانع وحي المطار وحي عباد الرحمن.

(113) أبلغت مصادر عسكرية مشاركة في العمليات الفريق بأن طائرة أنتونوف من طراز An-12 قد استُخدمت في غارات نيالا الجوية. وتمتلك القوات الجوية التابعة للقوات المسلحة السودانية خمس طائرات أنتونوف من طراز An-12، وطائرة أنتونوف واحدة من طراز An-26، وأربع طائرات أنتونوف من طراز An-30/32.

(114) يستند هذا الفرع إلى 14 مقابلة أُجريت مع كبار قادة وأفراد من القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية يشرفون على عمليات الاعتراض، وأفراد شاركوا عن كثب في هذه العملية، والقيادة المحلية لقوات الدعم السريع، وتم تأكيد المعلومات من خلال مقاطع فيديو أطلع تجمع قوى تحرير السودان/جناح جنا الفريق عليها.

هاء - عمليات الإسقاط الجوي للقوات المسلحة السودانية[115]

105 - منذ نيسان/أبريل، تحقق الفريق من 10 عمليات إسقاط جوي بالمظلات للإمدادات العسكرية إلى القوات المسلحة السودانية والقوة المشتركة الموالية لها في الفاشر[116]. وشملت هذه الإمدادات ذخائر وأسلحة خفيفة وهواتف ساتلية ومواد غذائية وأدوية وأموال نقدية[117]. وأظهر تحليل الفريق لمقطع فيديو من الفاشر مقاتلين من القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية وهم يفتحون صناديق أُسقطت جوا وبداخلها قذائف مدفعية من عيار 23×152 ملم لمنظومات أسلحة مضادة للطائرات من طراز ZSU-23[118]. ومنذ نيسان/أبريل 2024، أصبحت عمليات الإسقاط الجوي السبيل الوحيد لإعادة إمداد القوات المسلحة السودانية وحلفائها، إذ قامت قوات الدعم السريع بتحصين مواقعها حول مليط وقطعت الطرق البرية. ونُفِّذت عمليات إسقاط جوي إضافية في أم برو (انظر الفقرة 11) لإيصال إمدادات أساسية لتعزيز حملة الجبهة الصحراوية للقوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية[119].

واو - انتشار الأسواق السوداء للأسلحة في دارفور[120]

106 - أدى انتشار الأسلحة إلى نمو الأسواق السوداء للأسلحة في مختلف أنحاء دارفور. وحصل الفريق على معلومات من سوقي الملجة والقدرة في نيالا، حيث يرجع مصدر الأسلحة أساسا إلى عمليات تحويل المسار والحجوزات[121]. ويشمل ذلك الأعتدة التي استولت عليها قوات الدعم السريع من وحدات القوات المسلحة السودانية الأصغر حجما ومواقع القيادة التابعة لها أثناء الاستيلاء على جنوب دارفور في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بالإضافة إلى المخزونات المنقولة من الخرطوم وغيرها من خطوط المواجهة النشطة[122]. وأفادت تقارير بأن مقاتلي قوات الدعم السريع العائدين إلى جنوب دارفور باعوا أسلحة حصلوا عليها في ساحة المعركة، حيث كان بعض الأفراد يحملون أسلحة نارية متعددة لإعادة بيعها[123].

---

(115) يستند هذا الفرع إلى 18 مقابلة مع قادة ومقاتلين من القوات المشتركة الموالية للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، بالإضافة إلى مصادر عسكرية وسكان الفاشر، مدعومة بأدلة فيديو تم التحقق منها، وذلك في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(116) نُفِّذ عدد من عمليات الإسقاط الجوي منذ منتصف نيسان/أبريل، بما في ذلك في 16 و 26 نيسان/أبريل؛ و 13 و 18 و 24 أيار/مايو؛ و 5 و 22 حزيران/يونيه؛ و 22 و 24 و 27 آب/أغسطس، وهو ما أكدته مقاطع فيديو وروايات شهود من الفاشر. وهناك طريقتان أساسيتان لإعادة الإمداد جوا، هما الإسقاط بالمظلات والتفريغ الانزلاقي من ارتفاع منخفض. وتلجأ القوات المسلحة السودانية أكثر إلى عمليات الإسقاط بالمظلات، التي تسمح بإيصال الإمدادات بقدر أكبر من الأمان من خلال تخفيف وقع الارتطام لدى الهبوط، على الرغم من ذلك يمكن أن يجعل عملية الإسقاط مكشوفة بشكل أكبر للمراقبين.

(117) معلومات تم التأكد من صحتها من مصادر مستقلة متعددة ومن خلال مقارنتها بالنتائج السابقة.

(118) من الصعب تحديد تواريخ التصنيع بسبب رداءة جودة الفيديو.

(119) توجد معلومات إضافية لدى الأمانة العامة ويمكن الاطلاع عليها عند الطلب.

(120) يستند هذا الفرع إلى 18 مقابلة مع عدد من سكان نيالا ومقاتلين من قوات الدعم السريع في جنوب وغرب دارفور أعطوا الفريق فكرة عن ديناميات سوق السلاح.

(121) تشمل البيانات التي جمعها الفريق من الأسواق المذكورة أنواع الأسلحة وأسعارها ومصادرها وتوافر الذخيرة وأنماط المبيعات وصفات المشترين/البائعين وأصول الأسلحة.

(122) على سبيل المثال، حامية منواشي وكاس.

(123) توجد معلومات إضافية لدى الأمانة العامة ويمكن الاطلاع عليها عند الطلب.

الجدول 4

الأسلحة المتاحة في الأسواق السوداء للأسلحة

نوع السلاح	*السعر (بالجنيه السوداني)*	*السعر (بالدولار)*	*ملاحظات*
بنادق من طراز FN FAL عيار 51x7,62 ملم	1 500 000	600	–
بنادق كلاشينكوف	600 000–450 000	230–170	نماذج مختلفة
بنادق توكاريف (نسخة نورينكو CQ 3-56)	2 500 000–2 000 000	960–770	أقل شعبية بسبب ارتفاع السعر وندرة الذخيرة
رشاشات دوشكا	غير محدد		سلاح ثقيل، متوفر

107 - وظهرت أسواق سوداء إضافية للأسلحة في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع، وخصوصا في سرف عمرة وكبكابية، شمال دارفور، وفي هبيلا، غرب دارفور.

ثاني عشر - التوصيات

108 - يوصي الفريقُ اللجنة بما يلي:

(أ) تذكير أطراف النزاع في دارفور مرة أخرى بالتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التزاماتها بحماية المدنيين من العنف، ويشمل ذلك حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي، وتذكير الأطراف المتحاربة بأن من يرتكبون انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو فظائع أخرى قد يخضعون لتدابير جزاءات محددة الأهداف وفقا للفقرة 3 (ج) من قرار مجلس الأمن 1591 (2005)؛

(ب) تجديد مطالبة حكومة السودان بالكف فورا عن القيام بتحليقات عسكرية هجومية داخل منطقة دارفور وفي أجوائها، وذلك وفقا للفقرة 6 من قرار المجلس 1591 (2005)؛

(ج) تذكير جميع أطراف النزاع بواجباتها الملزِمة فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة والأعتدة العسكرية إلى دارفور، بموجب الفقرتين 7 و 8 من قرار المجلس 1556 (2004)، وإعادة تأكيد أن من ينتهكون حظر توريد الأسلحة قد يخضعون لتدابير جزاءات محددة الأهداف وفقا للفقرة 3 (ج) من قرار المجلس 1591 (2005).

المرفقات

Annex 1: Methodology

1. The Panel strived to adhere with the methodological standards recommended by the Informal Working Group of the Security Council on General Issues of Sanctions (S/2006/997). Those standards call for reliance on verified documents and, wherever possible, on first-hand, on-site observations by the experts themselves, including photographs (paragraph 22). Furthermore, the Panel endeavoured to ensure that its assertions were corroborated by solid information and that its findings are substantiated by credible sources (paragraph 23).

2. When physical inspection was not possible, the Panel sought to corroborate information using multiple, independent sources to appropriately meet the highest achievable standard, placing a higher value on statements by principal actors and firsthand witnesses to events.

3. The Panel used satellite imagery procured by the United Nations from private providers to support investigations, as well as open-source imagery.

4. While the Panel wishes to be as transparent as possible, in situations in which identifying sources would have exposed them or others to unacceptable safety risks, the Panel decided not to include identifying information in this document and instead relevant information was shared amongst at least two Panel members and is on file.

5. The Panel reviewed social media, but no information gathered was used as evidence unless it could be corroborated using multiple independent or technical sources, including eyewitnesses, to appropriately meet the highest achievable standard of proof.

6. The Panel used photographic evidence obtained from the public domain and provided by sources. However, photographs were not used as evidence unless corroborated by multiple independent experts, such as geolocation specialists and metadata analysts. In cases where this was not possible, photographs were only accepted as evidence if corroborated by at least three independent sources who were present at the time and place where the photographs were taken.

7. All airstrikes were verified using a combination of at least three independent sources, including on-the-ground interlocutors, eyewitness accounts, open-source reporting, geolocation of user-generated content, and geo-located satellite imagery which confirmed ground damage coinciding with specific airstrike.

8. The Panel has placed importance on the rule of consensus among the Panel members and agreed that, if differences and/or reservations arise during the development of the report, it would only adopt the text, conclusions and recommendations by a majority of four out of the five members. In the event of a recommendation for designation of an individual or an entity, such recommendation would be done based on consensus.

9. The Panel is committed to impartiality in investigating incidents of breaches to the sanctions regime by all parties.

10. The Panel is equally committed to the highest degree of fairness and has offered the opportunity to reply to Member States, individuals or entities in most incidents that are covered. Their response has been taken into consideration in the Panel’s findings.
opportunity to reply

Annex 2: Press Release by the Republic of the Sudan Ministry of Foreign Affairs, Office of the Spokesperson and Media Directorate, 2 December 2024, on a phone call from the Colombian Minister of Foreign Affairs, H.E Luis Eduardo Murillo, to Dr. Ali Youssef, Minister of Foreign Affairs of Sudan, apologizing for the involvement of Colombian nationals with the Rapid Support Forces.

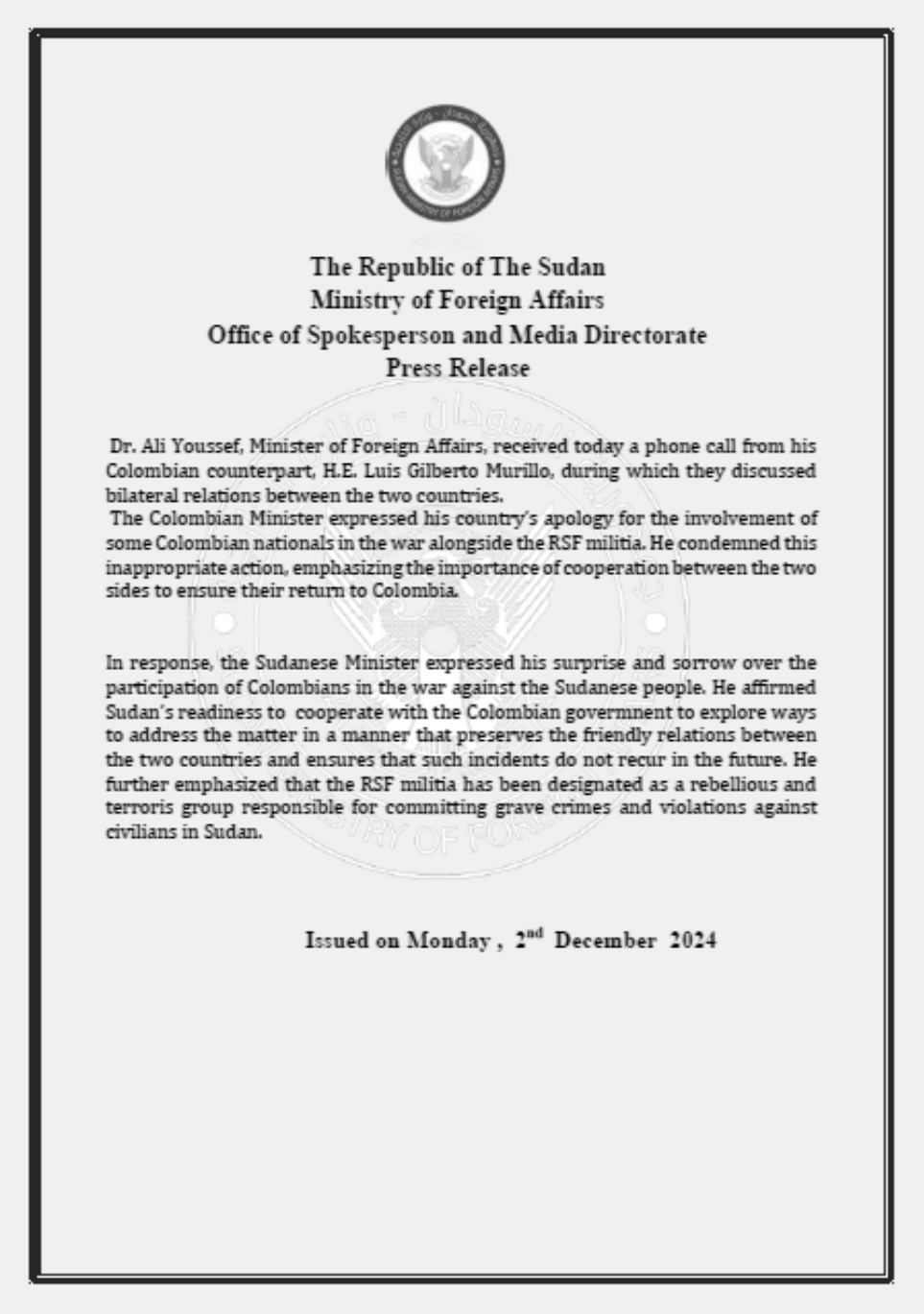

The Republic of The Sudan
Ministry of Foreign Affairs
Office of Spokesperson and Media Directorate
Press Release

Dr. Ali Youssef, Minister of Foreign Affairs, received today a phone call from his Colombian counterpart, H.E. Luis Gilberto Murillo, during which they discussed bilateral relations between the two countries.

The Colombian Minister expressed his country's apology for the involvement of some Colombian nationals in the war alongside the RSF militia. He condemned this inappropriate action, emphasizing the importance of cooperation between the two sides to ensure their return to Colombia.

In response, the Sudanese Minister expressed his surprise and sorrow over the participation of Colombians in the war against the Sudanese people. He affirmed Sudan's readiness to cooperate with the Colombian govermnent to explore ways to address the matter in a manner that preserves the friendly relations between the two countries and ensures that such incidents do not recur in the future. He further emphasized that the RSF militia has been designated as a rebellious and terroris group responsible for committing grave crimes and violations against civilians in Sudan.

Issued on Monday , 2nd December 2024

Annex 3: SAF Airstrikes across Darfur[124]

Map of Darfur providing examples of indiscriminate airstrikes in each of the five Darfur states. All airstrikes were verified through a combination of at least 3 different sources including: on the ground interlocutors, eyewitnesses, open-source reporting, geolocation of user-generated content and geo-located satellite imagery confirming damage on the ground.

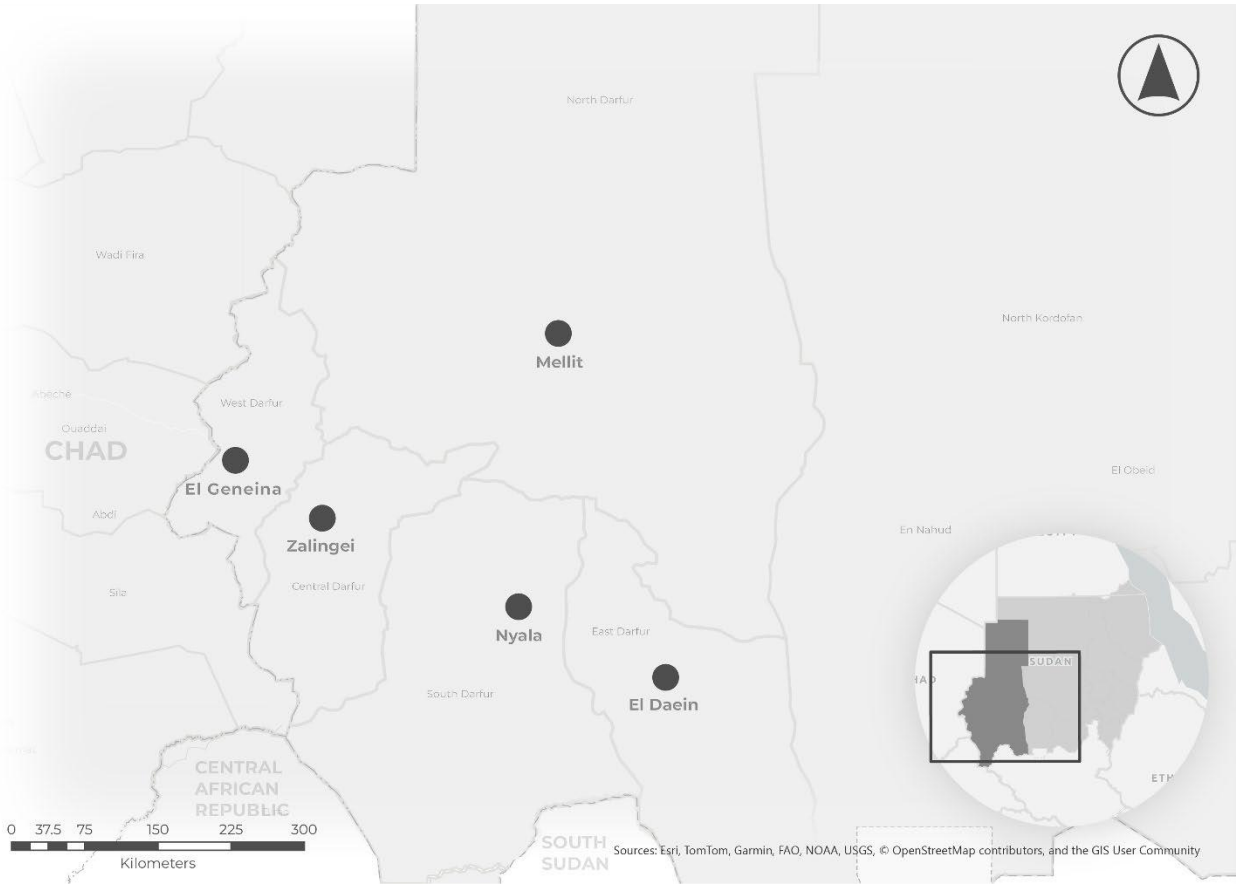

Map showing locations of five airstrikes, case extracts detailed below, one per state in Darfur. All airstrikes were verified through a combination of at least 3 different sources including: on the ground interlocutors, eyewitnesses, open-source reporting, geolocation of user-generated content and satellite imagery confirming damage on the ground.

Source: The Centre for Information Resilience (CIR). Credit: Esri, HERE, © OpenStreetMap contributors, and the GIS User Community. (The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations. Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.)

[124] Case studies are on file with the Secretariat, available upon request.

Annex 4: Press Communiqué of the Coalition of Patriots for Change (CPC), July 26, 2024

COALITION DES PATRIOTES
****
POUR LE CHANGEMENT
****
COORDINATION GENERALE
****
COORDINATION MILITAIRE
****
ETAT MAJOR GENERAL
****
N-_036/ CPC /CG /CM/SP.024

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
****
Unité – Dignité – Travail
****

COMMUNIQUE DE PRESSE DE LA COALITION DES PATRIOTES POUR LE CHANGEMENT (CPC), RELATIF A LA SITUATION DANS NOTRE PAYS LA REPUBLIQUE-CENTRAFRICAINE.

L'histoire des nations est jalonnée d'épisodes tragiques, qui exigent des peuples un sens du sacrifice très élevé. Les femmes et hommes placés en situation de responsabilités doivent s'élever à la hauteur des enjeux et prendre les décisions dictées par les situations, en prenant la mesure de leur complexité. La république centrafricaine ne fait pas exception à cette loi de l'histoire. Les femmes et hommes, à quelque camp qu'ils appartiennent, aujourd'hui placés en situation d'exercer des responsabilités, se doivent d'en tirer toutes les leçons. La Coalition des Patriotes pour le Changement (**CPC**), qui regroupe diverses organisations patriotiques, en prend toute la mesure.

Face aux crimes multiples ciblant massivement et tout particulièrement certaines composantes de la population centrafricaine , de ce fait exposées à une extermination physique ; face au déni, par les gouvernants, des droits fondamentaux du peuple centrafricain ; confronté à l'autisme des responsables qui se sont succédé à la tête de l'Etat depuis plusieurs années, lesquels ont conçu, planifié et mis à exécution une politique d'exclusion et d'extermination, des patriotes filles et fils de la république centrafricaine ont été dans l'obligation morale de prendre leurs responsabilités face à l'histoire, en conformité avec les dispositions pertinentes du droit international qui reconnait aux peuples opprimés le droit d'assurer leur survie. C'est dans ce cadre et en réponse à cette nécessité, que diverses organisations ont vu le jour le... comme mouvements politiques par vocation, militaires par nécessité.

Toutefois, ces mouvements politico-militaires, depuis leur création, ont toujours prôné le dialogue comme moyen privilégié de résolution de la mal gouvernance

Annex 5: SAF aligned joint force campaign against RSF logistics, background

The pattern of fighting in El Fasher was replicated in the desert locations of North Darfur, key areas for supplies through which fuel, ammunition, and military equipment has been moving from eastern Chad and southern Libya to Sudan since the onset of the current conflict in Sudan.

SAF-aligned Zaghawa groups, led by SLA/MM and the GSLf/Janna faction, had been coexisting and using the same supply roads throughout 2023. Loss of control over these key supply routes would seriously impair RSF's ability to conduct its military operations not just in Darfur but in other parts of Sudan. Whoever prevails in this territory would likely have the upper hand in the broader conflict in Darfur and the Sudan.

Similar to their tactics deployed at the beginning of war in El Fasher, from January to March, SAF conducted airstrikes against RSF's position around Zuruk. Without ground forces to capitalize on its airstrikes, SAF's campaign was limited impact on RSF logistics.

By June, as the battle in El Fasher was reaching its peak, SAF started relying on the local Zaghawa forces. In armed confrontations with RSF both in Zuruk and Wadi Ambar, SAF leveraged Zaghawa's knowledge of the terrain and the supply routes to dynamically engage RSF on the ground, in at least three confrontations which transpired on 3 June,13 June and 14 July. Several Zaghawa commanders emerged during these battles, including:

Brigadier General Munir Hamid Arabia (Munir Malong): Deputy Chief of Staff for Operations, GSLf/Juma faction, commander of Wadi Ambar and Wadi Hawar.

- Abdelaziz Miri: Mobile commander for SLM/MM in Wadi Hawar.
- Jerwa Abaker (Suni): Field commander for SLM/MM in northern Wadi Ambar.

Salah Mustafa (Salah Jok), a Zaghawa and former SLA/AW Inspector General previously stationed in Libya. Although Salah Mustafa fought alongside government forces independently in these battles, his role remains significant, as he was the main figure in SLA/AW, alongside Karjakola in in Libya (See Panel final report S/2021/40).

Annex 6: Response to the Panel's correspondence to the Government of Sudan dated 17 December 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of the Sudan
Permanent Mission to the United Nations
New York
The Permanent Representative

جمهورية السودان
البعثة الدائمة لدى الامم المتحدة
نيويورك
المندوب الدائم

No: SUN/324/2024 December 17, 2024

Dear Ms. Moncada,

I have the honor to refer to your letter dated 27 November 2024 regarding the Panel of Experts' request for information concerning airstrikes conducted by the Sudanese Armed Forces (SAF) in Darfur. On behalf of the Government of the Republic of Sudan, I wish to reaffirm our full commitment to cooperating with the Panel and addressing any concerns raised. I take this opportunity to provide the following clarifications:

1. **Nature and Role of the SAF**:
   The Sudanese Armed Forces (SAF) is a professional, non-partisan, and non-tribal institution that derives its authority from the 2019 Constitutional Document and operates under the Sudanese Armed Forces Act of 2007 (Amended 2019). It remains committed to upholding the Constitution, international law, and all treaties ratified by the Republic of Sudan, as well as respecting the customs and principles of warfare.
2. **Constitutional and Legal Duties of the SAF**:
   The SAF bears the constitutional and legal responsibility of defending Sudan's sovereignty and protecting its people from internal and external threats. This duty is enshrined in domestic law and supported by Article 51 of the United Nations Charter (Right to Self-Defense). The current armed

305 EAST 47TH STREET, 4TH FLOOR, NEW YORK, N.Y. 10017 TEL: (212) 573-6033 FAX: (212) 573-6160

conflict stems from an insurgency initiated on April 15, 2023, when the Rapid Support Forces (RSF) refused to obey legitimate military orders. This rebellion has escalated into widespread violence, threatening Sudan's sovereignty, constitutional order, and civilian infrastructure, it developed into a full pledged war of aggression sponsored by UAE.

3. **RSF Insurgency and Atrocities**:

   The RSF has conducted large-scale terrorist and destructive operations across Sudan, particularly in Darfur, Gezira, Kordofan, and Blue Nile. Their actions include war crimes and crimes against humanity such as ethnic cleansing, genocide, destruction of infrastructure, hostage-taking, child recruitment, and the use of civilians as human shields. These atrocities, supported by regional powers including the UAE and Chad, constitute a direct violation of Security Council Resolutions 1591 (2005) and 2736 (2024). They are now under investigation by the ICC.

4. **Clarification Regarding Airstrikes**:

   The SAF's military doctrine is inherently defensive, as stipulated by domestic law and reflected in the designation of the relevant ministry as the Ministry of Defense. While the figure of 100 airstrikes cited by the Panel is inaccurate and the sources questionable, it must be clarified that all SAF air operations are defensive, preventive, or humanitarian in nature. The SAF's actions are carried out in compliance with international humanitarian law (IHL), particularly the principles of distinction, military necessity, and proportionality.

5. **Targeting and Precautionary Measures**:

   The SAF adheres to the principles and rules of IHL during all military operations:

- **Distinction**: SAF airstrikes are strictly limited to legitimate military targets that make an effective contribution to enemy operations. Civilian objects are never deliberately targeted.
- **Military Necessity and Proportionality**: The SAF ensures that any incidental loss of civilian life or damage to civilian objects is proportional to the anticipated military advantage.
- **Precautionary Measures**: The SAF employs rigorous procedures to ensure the protection of civilians, including:
  - Use of targeting and engagement cells within command structures, consisting of operational staff, legal advisers, and intelligence officers to validate targets and ensure compliance with IHL.
  - Issuance of prior warnings and advisories to civilians to avoid military zones and insurgent gatherings. Notable examples include the following circulars:
    - May 11, 2023
    - May 19, 2023
    - July 20, 2023
    - July 24, 2023
    - December 10, 2023
    - March 26, 2024.

6. **RSF Violations of IHL**:

The SAF wishes to highlight the RSF's systematic use of civilian facilities as military bases, storage depots, and launch sites for attacks. Such violations are in clear contravention of Article 51(7) of the First Geneva Protocol, which prohibits the use of civilians as human shields. The RSF has also

obtained sophisticated weapons through regional support, including deliveries from the UAE via Umm Jars Airport in Chad and military bases in Libya.

7. **Compliance with International Obligations**:
   The SAF remains committed to fulfilling its constitutional and international obligations while defending Sudan's sovereignty and territorial integrity. All military operations are conducted with strict adherence to the principles of IHL, ensuring that the SAF fulfills its duty to protect civilians and restore stability in the country.

In conclusion, the SAF's actions are justified under Sudanese law, international humanitarian law, and the UN Charter. We urge the Panel of Experts to consider the broader context of the ongoing war of aggression and the extensive violations committed by the RSF. The Government of Sudan remains committed to cooperating with the Security Council and its relevant bodies to address all issues of mutual concern.

Please accept the assurances of my highest consideration.

Al-Harith Idriss Al-Harith
Permanent Representative

Ms. Laura Victoria Bernal Moncada
Coordinator Panel of Experts on the Sudan
established pursuant to Security Council resolution 1591 (2005)